اقتصاد العدالة الاجتماعية...

دكتور
عبد الناصر حسبو السيد
دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة
عضو الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء
زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

بسم الله الرحمن الرحيم

«رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت علىٍ وعلى والدى وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لى فى ذريتى إنى تبت إليك وإنى من المسلمين»

صدق الله العظيم

«سورة الأحقاف. الآية رقم «١٥»

إهـــــداء

- إلى روح والدى تغمده الله بوافر رحمته
- إلى والدتى منحها الله موفور الصحة والنعمة
- إلى كل من يحب العلم ويحب التعلم
- إلى أحبائى مريم - محمد - مؤمن - عمر

تمهيد وتقسيم :

تشكل العدالة الاجتماعية مادة خصبة للنقاش فى السياسة، والدين، و محددات المجتمع المتحضر. و تتمثل العدالة الاجتماعية فى النفعية الاقتصادية، و إعادة توزيع الدخل القومي، و تكافؤ الفرص، و غيرها من أمارات المجتمع المدنى. وتعدّ العدالة واحدة من أكثر الموضوعات قدسية وشيوعاً فى السلوك الاجتماعى. ويمكن أن تتخذ وجوهاً متضاربة جداً حتى ضمن المجتمع الواحد. فأينما كان هناك أناس يريدون شيئاً، وكانت هناك موارد يراد توزيعها. فإن العامل الجوهرى المحرك لعملية اتخاذ القرار سيكون أحد وجوه العدالة.

وللعدالة سيادة على غيرها من المفاهيم المقاربة، كالحرية والمساواة، ذلك أنها لا تقف عند حد معين. فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية، وفجأة يضطرون إلى التوقف عند حد معين حتى لا تنقلب الحرية إلى نقيضها، إلا أنهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة أن يكونوا عادلين. ولا يستطيع أى مجتمع أن يصل إلى درجة الإشباع فى تحقيق العدل، لأنه لا يوجد حد نهائى للعدالة. فالعدالة بهذا المعنى هى الخير العام الذى يستطيع تنظيم العلاقة بين مفهومى الحرية والمساواة، إذ يكفل الموازنة بين الطرفين. ومع ذلك فإن الظلم رافق وجود الإنسان منذ بداياته. فقد ظهرت التفرقة بين الناس ونشأت بالدرجة الأولى عن مفهوم المِلكية الذى يعتمد على الأنانية والمصلحة الفردية. فمنذ أن انتقل المجتمع البدائى إلى مجتمع تنظيمى اختفت المساواة و أُلغيت.لأن جماعة من الأفراد تملكوا الأرض واستغلوا غيرهم. وبمرور الزمن صار لهم قانون يحميهم من كل عقاب، ويحافظ على مصالحهم، ويقر بشرعية الفروق المادية بين الفئات الاجتماعية. فتحولت هذه الفروق بالتدريج إلى فروق معنوية أصيلة.

والواقع أن الإنسان دفع ثمناً غالياً لارتقائه إلى أشكال اجتماعية أكثر تعقيداً. فأصبح النظام المعقد للمجتمع يعنى أيضاً تحطيم العلاقات الإنسانية، إذ كان معنى زيادة الثروة الاجتماعية فى كثير من الحالات زيادة فقر الإنسان.

أهمية البحث

تعتبر قضية العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع، وبتطبيقاتها المتعددة فى ميادين الحياة الاجتماعية، والسياسية، والقانونية. من بين أهم القضايا التى انحسر الاهتمام بها

نظرياً وعلمياً. فلا نكاد نجد – إلا نادراً – عملاً علمياً، أو إنتاجاً فكرياً ثقافياً خاصاً بهذه القضية. وليس زوال المظالم – بأنواعها – هو سبب انحسار الاهتمام بالبحث فى العدالة وعنها أو فى السعى لتطبيقها عملياً فى مختلف مجالات الحياة، بل ربما يكون العكس هو الصحيح. بمعنى أن تفاقم تلك المظالم بدرجة كبيرة فى ظل الصعود المستمر للمذهب الرأسمالي، وحدوث تغيرات أساسية فى الهياكل الاقتصادية لكثير من الدول، وكذلك فى أبنيتها السياسية بدرجات متفاوتة. كل ذلك قد أدى إلى تراجع قضية العدالة الاجتماعية فى الفكر والممارسة معاً. فى الوقت الذى صعدت فيه مفاهيم ومصطلحات دالة على قضايا أخرى منها «الانفتاح»، و«التحرير الاقتصادى» و«الإصلاح الاقتصادى» و«الخصخصة». وتقدمت فى المقابل سياسات مكافحة الإرهاب، والتصدى للجريمة المنظمة، وملاحقة الاتجار فى المخدرات. على السياسات التى كانت تسعى لتقريب الفوارق بين الطبقات، ومحاصرة الفقر، والقضاء على الجهل، والارتفاع بمستوى معيشة القطاعات الواسعة من المواطنين، وتحقيق التوازن «والعدالة» بين الذين لا يملكون والذين يملكون، أو بين العمال وأصحاب الأعمال.

من هنا تأتى أهمية هذا البحث فى اقتصاد العدالة الاجتماعية حيث يتم مناقشة هذه القضية من خلال التعريف بماهية العدالة الاجتماعية ودور الدولة فى المجال الاقتصادى. ومحاولة طرح رؤية مبسطة يمكن من خلال تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع تحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر. وسيتم ذلك من خلال فصول ثلاثة وذلك على النحو التالى:

- التعريف بالعدالة الاجتماعية
- دور الدولة فى المجال الاقتصادى
- الجانب التطبيقى لاقتصاد العدالة الاجتماعية

الفصل الأول

ماهية العدالة الاجتماعية

العدالــة فــى جوهرهــا هى إعطــاء كل ذى حق حقه وفقــاً لمبدأ «تكافــؤ الفرص» بين المواطنــين كافة بقطع النظر عن أى اعتبارات تتعلــق بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أو باعتقاداتهم المذهبية أو الدينية، أو السياسية.

أما الحديث عن تكافؤ الفرص فى ظل أوضاع مختلة اجتماعياً واقتصادياً وأخلاقياً فهو حديث لا معنى له، كما أنه لا معنى – فى مثل تلك الأوضاع – للحديث عن المساواة أمام القانون.

أولاً: تعريف العدالة

العــدل والعدالة من جذر لغوى واحد هو «عدل»، والعدل هو الإنصاف، وهو ما قام فى النفوس أنه الحكم، ويقال عدل الشــىء عدلاً بمعنى ســواه وأقامه، وعدل الشىء بالشىء، ســواه بــه وجعله مثله قائمــاً مقامه، واعتدل أى توســط بين حالين فى كــم، أو كيف، أو تناسب، والعدل أى الإنصاف – هو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه!

وثمــة تعريفات متعددة لمفهوم «العدالــة»، وليس ثمة تعريف واحد جامع مانع – بلغة أهــل المنطق – ومنذ البدايات الأولى لظهور مبدأ العدالة، كان لمفهومها معنيان متداخلان، **أولهما** يشير إليها باعتبارها نسقاً للقيم والمثل الأخلاقية ومحوراً جامعاً للفضائل الإنسانية. **وثانيهما** يشير إليها باعتبارها مجموعة الإجراءات المؤدية إلى معرفة الحق والكفيلة بتوصيله إلى صاحبه ضعيفاً كان أو قوياً.

ثانياً: المقومات الأساسية للعدالة

إذا كان «تكافــؤ الفــرص» هو جوهر «العدالة» – على النحو الســابق ذكره – فإن لهذا الجوهــر مقومات واقعيــة من المفترض وجودها حتــى تتوافر البيئة المناســبة لإعمال مبدأ العدالة، ومن أهم تلك المقومات:

١- **المقوم الاقتصادى:** الذى يعنى توفير الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة الكريمة، ويعنى كذلك وضع سياسة عامة للثروة القومية من حيث طرق اكتسابها وكيفية التصرف فيها، وحق الدولة فى التدخل لتحديد الملكية، وإعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة.

٢- **المقوم القانونى الحقوقى:** الذى يضمن الحقوق الخاصة للمواطنين فى نصوص واضحة ومعلنة تجاه بعضهم البعض، وتجاه الدولة ذاتها، طالما كانت منضبطة بأحكام القانون، وسارية فى مساراتها الشرعية.

٣- **المقوم الفكرى الأخلاقى.** الذى تغذيه ثقافة تحض على التكافل وتعلى من شأن التعاون، وتنمى الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين، وتؤكد على فضائل احترام الغير، ومراعاة حقوقه المادية والمعنوية. ومسؤولية توفير مثل هذه الثقافة لا تقع على جهة واحدة، أو مؤسسة دون غيرها من مؤسسات التنشئة الفكرية والثقافية، بل هى مسؤولية كافة الجهات والمؤسسات. وإلى جانبها كل المفكرين وقادة الرأى والمبدعين والفنانين. وبهذا المعنى تصير ثقافة العدالة هى ثقافة الحرية، لأن العدل والحرية قيمتان تنبعان من أصل واحد، فالعدل والحرية هما فى بناء قلب الإنسان وفكره ووجدانه وإرادته، بناء لا مجال فيه للظلم والاستبداد. وبكلمات أخرى، فإنه لا عدالة فى ظل خضوع الفرد للفقر، أو للقهر، أو لإنكار حقوقه الأساسية تحت أى ذريعة من الذرائع، ولا عدالة - كذلك - فى ظل ثقافة تغذى عوامل التفرقة والتمييز والحط من كرامة الإنسان.

ثالثاً: المستويات التطبيقية للعدالة

للعدالة أكثر من مستوى تطبيقى فى الحياة الاجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات رئيسية لها وهى:

١- **المستوى الاجتماعى السياسى العام:** حيث تصير العدالة قيمة حاكمة للحركة السياسية وللممارسة الاجتماعية، وتكون محل إجماع عام من كافة القوى والاتجاهات المؤثرة فى تسيير شؤون المجتمع، ويصير الالتزام بها عنواناً على وجود مجتمع عادل، ونظام عادل وسياسة عادلة.

٢- **المستوى الفردى الخاص:** حيث تصير العدالة محوراً للسلوك الفردى، وإطاراً مرجعياً عاماً لضبط تصرفات الأفراد ومواقفهم تجاه بعضهم البعض، فيكون الفرد عادلاً فى ممارسة حقوقه، وعادلاً فى أداء واجباته.

٣ – **المستوى المؤسسى**: حيث تكون العدالة إحدى أبنية النظام السياسى والاجتماعى القائم، وهى تتمثل – فى هذه الحالة – فى مجموعة من القوانين، والإجراءات، والمؤسسات، والوظائف. التى تكون مهمتها الأساسية تطبيق أحكام القانون. إن العدالة فى هذا المستوى تصير مرادفة للسلطة القضائية، وتكون هى الآلية التى عن طريقها يتم حسم المنازعات، واستيفاء الحقوق من مغتصبيها، وردها إلى مستحقيها.

وثمة تقسيم آخر لمستويات العدالة يتلخص فى التمييز بين العدالة الإجرائية (القانونية) من ناحية، والعدالة الموضوعية التى تشير إلى معايير تنظيم الحقوق وتوزيعها من ناحية ثانية، والعدالة فى بعدها التنفيذى من ناحية ثالثة. حيث يتعين على الدول – أو السلطة العامة– أن تتدخل لصالح الفئات المحرومة، أو غير القادرة على الوصول إلى حقوقها، أو تلك التى يحال بينها وبين حقوقها لأى سبب من الأسباب. ويثير موضوع تدخل الدولة لتحقيق العدالة كثيراً من الإشكالات ذات الطابع القانونى والسياسى. وبخاصة أن هذا التدخل عادة ما يتم تحت شعار «تحقيق العدالة الاجتماعية» التى تصير – فى هذه الحالة– مرادفة لجملة السياسات والإجراءات التى تتخذها السلطة الحاكمة باسم الدولة بهدف تقريب الفوارق بين الطبقات، وحصرها فى حدودها الدنيا، وإعادة توزيع الثروة، ودعم العديد من الخدمات والسلع وجعلها فى متناول القطاعات العريضة من المواطنين.

رابعاً - أنواع العدالة ومضامينها

يمكن القول أن دافع العدالة اتخذ له أربعة أنواع لم يخرج عنها طوال التأريخ البشرى تتمثل فيما يلى:

١ – **عدالة الحاجات**: يتم بموجبها توزيع الموارد بين الأفراد على أساس تلبية أكثر حاجاتهم إلحاحاً، بصرف النظر عن مدخلاتهم أو أدائهم، ودون الأخذ بمبدأ التكافؤ. مثال ذلك الأسرة إذ يقوم الأفراد البالغون فيها بتوزيع الموارد التى يكسبونها على الآخرين طبقاً لحاجاتهم لا لمدخلاتهم.

٢ – **عدالة التكافؤ**: تظهر هذه العدالة لدى الأفراد المنتمين إلى جماعة معينة، ممن يدركون أنفسهم بوصفهم وحدة واحدة. إذ يشترك الجميع فى تقاسم المخرجات بالتساوى: (الفرد من أجل الجماعة، والجماعة من أجل الفرد).

٣– **عدالة الإنصاف**: تبرز فى مواقف الاعتماد المتبادل، كما فى السوق، حيث يعمل الفرد على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته.

٤ – عدالــة القانــون: تعنى أن العدالة ليســت أكثر أو أقل مما يقرره ممثلو الســلطة القانونية للمجتمع. ويمكن توظيف الأسس التى تقوم عليها أشكال العدالة الثلاثة السابقة، فى تطوير القوانين وتقويمها وتعديلها. ولكن ما أن يُسن القانون حتى يصبح المحدد الوحيد لاستحقاقات الفرد فى موقف معين. بصرف النظر عن حاجاته واستثماراته وآرائه.

خامساً- العدالة الاجتماعية فى الأنظمة المختلفة

إن العدالــة الاجتماعية فى الفكر الإســلامى تتمثل فى العــدل والحق, وهى جزء من المصالح المنزلة فى الشــريعة الإســلامية, وتلك المصالح يتم تحديدها فــى أطر وأنظمة وفقاً للظروف على ألا تخرج من الضوابط العامة للشريعة. فالتشريع الإسلامى طرح فكرة المساواة والسواســية بين البشر, وقد مارس الإســلام بالفعل العدالة بتحريمه للاحتكار، كما أوصى بإعطاء الأجير حقه قبل أن يجف عرقه وفى المقابل وضع الحدود بقطع يد الســارق حتى لو كانت فاطمة بنت محمد. كما تدخل ضمن أهدافها الفئات الضعيفة والنســاء وهم مقصد تطبيق العدالة.

أمــا عــن كيفية تحقيق العدالــة الاجتماعية فيتم ذلك عن طريق فــرض الضرائب على الأغنياء وذلك فى صورة الزكاة على الأموال بنسبة (٢,٥٪). وهو أمر محمود جداً نظراً لأن ذلك يعنى إعفاء الطبقات الفقيرة والمتوســطة من الضرائب، وتشجيع الطبقات الغنية على الإنفــاق الــذى يعفيهم من الضرائب لأنه يخفض من الوعاء الذى تحتســب الضرائب على أساسه. وأحقية الدولة أن تنزع ممتلكات الأشخاص فى حالة حيادهم عن الهدف الرئيسى الذى أقرته الشريعة وهو إعمار الأرض. كما أن العدالة الاجتماعية ستتحقق بتدخل الدولة فى تبنى مشروعات لبرامج مباشرة تخدم الفئات الأكثر تضررا من ناحية, ومن ناحية أخرى تعود الدولة لدورها الاقتصادى فى توفير الاحتياجات الأساســية ومكافحة الفساد والقضاء على الرشــوة والســرقات. كما على الدولــة أن تتدخل فى الرعاية الصحيــة وتعيد هيكلة المخصصات بما فى ذلك الدعم وإصلاح هيكل الأجور وربط ذلك بمعدلات الإنتاج والأرباح. كما أن على الدولة ومنظمات المجتمع المدنى إعادة نموذج الوقف والذى به يتم توزيع نسبة من ممتلكات الأغنياء على الفقراء.

أما العدالة الاجتماعية فى الفكر الليبرالى فتعتمد بالأساس على الحقوق المتساوية لكل المواطنين مع ضرورة توافر الحريات الأساسية والانفتاح على ثقافة الحوار, وهو ما سيعكس

تداول السلطة والتعددية الحزبية. أما اجتماعيا واقتصاديا فالرؤية الليبرالية تعتمد على ثلاثة مبادئ رئيسية هى الحرية, وتكافؤ الفرص, وسيادة القانون.

ففى ظل حرية النشاط الاقتصادى ستكون هناك العدالة الاجتماعية على عدة مستويات تنحصر فى دور الدولة كمنظم لاقتصاد السوق فى إطار الحريات الاقتصادية ومن خلال فرض تشريعات وقوانين تحمى السوق من الاختلالات كالهيمنة والاحتكار، كذلك انضباط الدولة فى إدارة المنشآت الحيوية كقناة السويس والبترول. كما أن العدالة الاجتماعية هى ضمانات العدالة التوزيعية بعد فرض الضرائب, كالتصاعدية والعقارية، التى يتم استغلالها طبقاً لأدوات عدالة التوزيع للدولة المتمثلة فى تقديم شبكات خدمية كالتأمينات والرعاية الصحية والتعليم.

أما عن تكافؤ الفرص فهو أحد أهم السبل التى لابد أن تنتهجها الدولة فى ضبطها للسوق, أو فى دخولها كمشارك مع بقية المستثمرين لتنظيم مبدأ التكافؤ.

وبالنسبة لسيادة القانون وهو المبدأ الثالث فى الرؤية الاجتماعية والاقتصادية الليبرالية, فضمان النزاهة فى كل من الحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص لابد أن يشرع له قوانين سيتم اعتبارها نقطة انطلاق متساوية لكل المشاركين بالسوق دون تقديم تسهيلات لأحد دون الآخر. كما أن العدالة الاجتماعية لها علاقة بالعدالة الاقتصادية, وهذا سيحدث بحرية فتح الأسواق للمستثمرين فى وجود الدولة كمشارك منظم للاقتصاد.

كما أن وضع حد أدنى وحد أقصى للأجور وتطبيق الضرائب التصاعدية ليس فقط هو الهدف, ولكن التفكير فى كيفية توزيع عائداتها هو الأهم. فالعائدات والاستثمار لابد أن يداروا من أجل مصالح الأغلبية الساحقة, لعل ذلك يستوجب ضرورة رفع الدعم عن مصانع الحديد والاسمنت وعودة الشركات التى بيعت للقطاع الخاص وتدهور معها الاقتصاد وتم تشريد آلاف العمال. كما أن أولويات التنمية والاستثمار لابد أن تتم فى ضوء إدارة وتدخل المجتمع, كالمجالس العمالية التى تضمن حق المجتمع فى تحديد أولويات الإنتاج بعيدا عن المستثمرين الذين يلهثون وراء السلع الربحية دون الاهتمام بالاحتياجات الأولية للمجتمع, وأيضاً بعيدا عن تعويم الأسواق التى تعكس مؤشرات تنمية مرتفعة ليس لها علاقة بالمستوى الاقتصادى المتدهور لدى الأفراد. مع ضرورة تقوية العمال وحمايتهم بالقوانين. فالعامل القوى المحصن بنقابة قوية والمشارك فى مجلس الإدارة وصاحب الحق

فى شـــراء الأســـهم والمشـــاركة فى الربح قادر على إدارة هذه المصانع والشركات مع حماية نصيب المالك العادل فى الربح حيث أنه يتحمل المخاطرة بالخسارة إلى جانب الربح.

أما العدالة الاجتماعية فى الفكر الاشـــتراكى فلن تتحقق إلا بحدوث ثورة اجتماعية حقيقيـــة تؤدى إلى الملكيـــة الاجتماعية لأدوات الإنتاج بشـــكل ديمقراطى. تحققه مجالس عماليـــة منتخبة قادرة على تحويـــل كل النظريات إلى واقع ملموس مثل تحديد حد أقصى للملكية ووضع إجراءات جديدة لفلاحى الإقطاع. وتحديد حد أقصى للضريبة على الفلاح. كذلك وضع حد أدنى وحد أقصى للأجور.

إن المســـاواة الاجتماعية هى وضـــع اجتماعى تختفى فيه الامتيـــازات التى تتمتع بها مجموعات محددة. وهو وضع يســـود فيه تكافؤ الفرص، حيث ينعم الجميع بأوضاع مادية و ثقافية تلبى حاجاتهم. ويعتمد شـــكل المســـاواة الاجتماعية و مضمونها إلى حد كبير على النظام الاجتماعى القائم. إلا أن المســـاواة الاقتصادية غير متوافرة بســـبب عدم المســـاواة فى توزيع الملكية (الفردية) بالإضافة إلى وجود دخول لا علاقة لها بالعمل، وافتقار برامج الرفاه الاجتماعى إلى الفعالية.

ويـــرون أن تحقيق العدالة الاجتماعية فى ظروفنا الراهنة ســـيؤدى حتما لدخول معركة مصالح فى مجتمع أوجدته الرأسمالية فى شـــكل طبقى صارخ, فهناك من سيقفون بالعرض ضد تحقيق العدالة بل سيؤجرون البلطجية ويوقفون بإرادتهم عجلة الإنتاج حتى لا ينتقص من وضعهم شيئاً.

وهنا يؤكد الاشتراكيون أن المعركة القادمة التى تطرحها مصر ما بعد الثورة لن تتوقف عنـــد حدود الإصلاحات السياســـية أو تعديل بعض المواد الدســـتورية, كما لن يتم تحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الصحيح من خلال تعويم حدة الصراع الطبقى تحت مسميات براقة من المســـاواة وســـيادة القانون. فالقوانين المطاطية التى صنعت أحمد عز وأمثاله قادرة علـــى صناعـــة الكثير منهم, أما الثورة التى رفعت شـــعارات الكرامـــة والعدالة الاجتماعية فمازالت فى طريقها النضالى فى بناء نقابات مستقلة تنتزع حقوقها من رجال أعمال يتعدى وجودهم بالأساس على التقسيم الطبقى للمجتمع.

وبالتـــالى لن تتحقق العدالة الاجتماعية إلا بالقضاء الجذرى على كل مســـببات أزماتنا السياســـية والاقتصادية والاجتماعية وكافة أشكال القهر والاستغلال. المسئول عنهم النظام الرأسمالى وسياساته الاقتصادية, وتكون السلطة للشعب, عندها فقط ستتحقق المساواة.

أما بالنسبة لمفهوم العدالة كما كشفت عنه الممارسة فى الخبرة التاريخية العربية الإسلامية، فقد قام على أساس الاعتدال وعدم التطرف، والسعى لتحقيق التوازن والاستقرار داخل الكيان الاجتماعى حتى ولو أدى ذلك إلى تدخل الدولة بما يكفل تحقيق هذا التوازن، وحسم كل ما يثور من عوامل الإخلال. والسعى - كذلك - لتوفير الشعور بالاستقرار، والمعرفة المسبقة بالحقوق والواجبات، ثم إشاعة الطمأنينة بمعنى احترام الحقوق المكتسبة، وتحقيق ما لم يتحقق للفئات غير القادرة، وضمان أكبر قدر ممكن من السلام الاجتماعي، وذلك بإزالة مصادر التوتر فى شتى مرافق المجتمع.

بهذا المعنى - السالف ذكره - يمكن القول أن العدالة الاجتماعية تعنى السعى لتمكين المواطن من حماية آدميته، حيث يتوافر له الحد الأدنى للكفاف الاقتصادى والمعيشى، كما تعنى أيضاً احترام الوجود الذاتى لمختلف التكوينات الاجتماعية، وهنا تتداخل مضامين العدالة الاجتماعية مع مضامين العدالة السياسية، ويصعب - فى الواقع - الفصل بين هذه وتلك.

إذاً فالعدالة الاجتماعية هى نظام اقتصادى يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع. وتوفير معاملة عادلة و حصة تشاركية من خيرات المجتمع[1].

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:

(١) أحمد جمال ظاهر (١٩٨٨). دراسات فى الفلسفة السياسية. عمّان: دار مكتبة الكندى للنشر، ص١٨٦وما بعدها

(٢) بول تيليش (١٩٨١). الحب والقوة والعدالة. ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ص٨٤، ٣٠ وما بعدها

(٣) أحمد زكى بدوى (١٩٨٢). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، ص٢٣٢ وما بعدها

(٤) الحسن، إحسان محمد (١٩٩٩) موسوعة علم الاجتماع. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ص٤٦٠. وما بعدها

٥ - العدالة الاجتماعية. حسنى الطنطاوى. www.palagh.com

الفصل الثانى

دور الدولة فى المجال الاقتصادى

لا شـك أن تدخل الدولة فى النشـاط الاقتصادى بشكل مباشـر أو غير مباشر يتم وفق ظـروف ومعطيات أحيانـا أيدلوجية أو عقائديـة معينة. وهى قضيـة مطروحة بين مؤيد ومعارض وكل يسـتعرض حججه وبراهينه لتأييد وجهة نظره. فإذا اعتبرنا أن السـوق هى حيز يتم فيه تبادل الممتلكات الخاصة أيا كان شـكلها(منتجات, رأسمال, عقارات.. الخ) بمقابل يعتبر عادلاً نسـبياً بالمنظور الاجتماعى. فإن هذه السـوق لا يمكن أن تتواجد إلا إذا وجد إدراك متطور لحقوق الملكية الخاصة. وتجسـد ذلـك فى قانون قوى تمثله دولة قوية ومتدخلة فى الاقتصاد. لأنه إذا لم يكن هناك قانون يحفظ ويحترم الملكية الخاصة ولم تكن هنـاك دولـة قوية تطبق هذا القانون فإنه لن تكـون هناك عمليات تبادل حقيقى من خلال هذه السـوق. حيث سيسلب القوى عقارات أو منتجات الضعيف بدلاً من أن يدفع له ثمناً أو إيجاراً.

ويمكن بيان دور الدولة فى المجال الاقتصادى على النحو التالى:

أولاً- مدى أهمية تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى

يمكن القول بأن وجود الدولة وتدخلها فى النشاط الاقتصادى هو أمر هام ولا غنى عنه. وبالتالى فالخلاف عادة لا يكون حول التدخل من عدمه وإنما يكون حول مدى هذا التدخل وشكله. وهنا يجب التمييز بين شكلين من التدخل وهما:

الأول: هـو إحلال الدولة محل السـوق. بمعنـى قيام جهة معينة فـى الدولة(وزارة التخطيط مثلا) بإدارة الاقتصاد وحل المشـكلة الأساسـية فى الاقتصاد وهى مشكلة الموارد والحاجـات. من خلال عمليـة التخطيط المركزى. وهذا النموذج ثبت عدم نجاحه فعلاً من خلال التجربة الاشتراكية.

الثانى: هو تدخل الدولة لإكمال عمل السـوق ومعالجة حالات فشـل السوق فى إدارة الاقتصـاد. وتحقيق أفضل توافق بين الحاجـات والموارد. وهذا أمر طبيعى حيث يمكن أن تتدخل الدولة عند حدوث الأزمات التى يمكن أن ينتج عنها خسائر ذات طابع عام تمس

صميم عمل الدولة. ولا شك أن هذا التدخل سوف يزداد مع ظهور الأزمات الاقتصادية ويتراجع مع تراجع هذه الأزمات.

وعلى ذلك فإن النظام الاقتصادى الذى يسود العالم الآن وهو النظام الرأسمالى يجب أن يكون أقل أصولية وأكثر توازنا تؤدى فيه الدولة دوراً أساسياً فى المجال الاقتصادى. ويتحقق فيه توازن بين دور الدولة ودور الأسواق فى الاقتصاديات الوطنية دون أن يطغى أحدهما على الآخر. ويصبح دور الدولة تدخلياً أكثر مما كان عليه فى الماضى. مستهدفاً تصحيح أى مسارات خاطئة ينتهجها القطاع الخاص وأى سياسات تؤثر بالسلب على الاقتصاد الوطنى أو على المجتمع عامة. ولا بد أن يكون لهذا النظام الاقتصادى توجهات اجتماعية وأيضا سياسية تهدف خدمة الصالح العام دون أن تضحى بالصالح الخاص. بل تعمل على تصحيح مساراته ذات الطابع الفردى التى لا تأخذ فى الاعتبار الآثار الاجتماعية والسياسية التى تترتب عليه.

وبالتالى فإن تدخل الدولة يصبح ضرورة تفرضها مطالب اجتماعية واقتصادية قوية مع مراعاة اختلاف درجة التدخل من دولة إلى أخرى. تبعاً لنموها الاقتصادى ومدى عمق مشاكلها الاجتماعية ومدى طموحها لتحقيق تقدم سريع[1].

بل إن الدولة سوف يكون لها دور بارز وقوى وسوف يزداد حجم تدخلها عن ذى قبل. لأنه من الخطأ الاعتماد على الرأسماليين فى ضبط الأسواق بحجة حرية التجارة وآليات السوق. ذلك لأن هؤلاء الرأسماليين سيكون هدفهم من قريب أو من بعيد هو تحقيق أقصى الأرباح فقط. الأمر الذى سيؤثر قطعا على مستويات المعيشة وتحقيق الصالح العام للدولة والأفراد.[2]

ثانياً- الدور الاقتصادى للدولة

إن تعبير الدولة قد يقصد به أمور مختلفة. فهو فى معنى واسع يكاد يتسع ليتضمن المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هى التنظيم السياسى للمجتمع وبالتالى يشمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم من أفراد وهيئات ومؤسسات وأحزاب وحكومة.

---

(١) راجع تفصيلاً د/ محمود عبد الحافظ محمد. فشل آلية الأسواق وأهمية تدخل الدولة فى ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية. مجلة مصر المعاصرة يناير ٢٠١١ العدد ٥٠١ ص ١٧ وما بعدها

(٢) د/ فتحى أبو الفضل – د/ عز الدين حسانين – د/ محمد القفاص. دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة. مكتبة الأسرة ٢٠٠٤ ص ٥٥.

كما يوجد معنى ضيق ويقصد به المؤسسات الحاكمة بالمقابلة للأفراد والهيئات الخاصة. وفـى هذا المعنى الثانى يختلط اصطلاح الدولة بتعبير «الحكومة» بالمعنى الواسـع. وعندما يدور الحديث عن دور الدولة فإن المعنى الثانى يرد بشكل أقرب إلى الأذهان باعتباره حديثاً عن المؤسسات الحاكمة فى النشاط الاقتصادى.

وليس من السـهل رد علاقـة الأفراد بالدولة ومجال كل منهمـا إلى مرتكزات محددة. فهـذه من الأمور التى تخضع للعديد من المؤثرات البيئية والبيولوجية والثقافية والتاريخية والنفسـية والتكنولوجية. لكن من المسلم به أن سلوك الأفراد والجماعات داخل الدولة لابد وأن يستند إلى مجموعة من الاعتبارات التى ترتبط بكل من السياسة والاقتصاد والأخلاق.

ويقصـد بالسياسـة هنا اعتبارات السـلطة. وبالاقتصـاد اعتبارات المنفعـة والمصلحة. وبالأخلاق اعتبارات القيم ووازع الضمير الفردى والجماعى. وينبغى أن نعترف بأنه يدخل وراء كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة العديد من الظروف والمؤثرات. ولا يمكن أن تستقيم جماعة ويزدهر أفرادها ما لم يتوافر الانسـجام والتوازن بين اعتبارات السياسـة أو السلطة مـن ناحية. والاقتصـاد أو المصلحة من ناحية ثانية. والأخـلاق أو القيم من ناحية ثالثة. وبالتالى يمكن القول أن السياسـة هى المجال الرئيسـى لدور الدولة. فى حين أن المجال الطبيعى للاقتصاد هو السوق. وأن الأخلاق – بالمعنى الواسع – تفرض سلطانها فيما جاوز كلا من الدولة والسـوق ومؤسساتهما المنظمة استنادا إلى مدى تماسك المجتمع ووحدة قيمه وتجانسه. وتجد أداتها الأساسية فى مؤسسات المجتمع المدنى.

وتتميز الدولة المعاصرة عن غيرها بأهدافها والوسـائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف. فضلا عن الاعتراف لها بحدود إقليمية تتمتع داخلها بالسيادة المطلقة. فأما أهداف الدولة المعاصرة فهى أساسـا حفظ الأمن والاسـتقرار لأبنائها وإقامة العـدل. كذلك تحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية. أما عن وسائلها فهى تتمثل بشكل رئيسى فى القهر المنظم عن طريق استخدام القوانين المستندة إلى القوة المادية لأجهزة السلطة. أما الحدود الإقليمية والسيادة المطلقة فهى تعنى أن الدولة تمد سلطانها داخل هذه الحدود من ناحية. وبحيث تطلق لها الحرية داخل هذه الحدود ومع الاستقلال عن الدول الأخرى من ناحية ثانية.

ويمكـن القـول أن أهم المجالات التى تلتزم الدولة برعايتهـا تجاه أفرادها فى المجال الاقتصادى تتمثل فى عدة أمور أساسية وهى:

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع.
- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادى.
- نظام قضائى لحماية الحقوق واحترام التعاقدات.
- فرض الضرائب.
- النقود وسياسات الاستقرار الاقتصادى.
- مراعاة البعد الاجتماعى.

١- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع

يعتبر توفير الخدمات الأساسية للمجتمع هو مبرر وجود الدولة. وقد صاحب ذلك جميع المجتمعات الإنسانية. حيث قامت السلطة السياسية بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة لحفظ المجتمع وحمايته. سواء تعلق الأمر بتوفير الأمن والعدالة فى الداخل والخارج من المخاطر الخارجية. أو توفير عدد من الخدمات الأساسية كنظم الصرف والرى أو شق الطرق وحماية المواصلات أو رعاية العلوم والفنون. ومع تطور الدولة واتساع مفهوم الحاجات العامة والحاجات الاجتماعية اتسع مجال الخدمات الأساسية التى تقدمها الدولة لمواطنيها. فأصبحت مسئولة أيضاً عن توفير مستوى معقول من التعليم الإلزامى. فضلاً عن حماية مستوى من التعليم العالى والجامعى. ورعاية البحث العلمى. كذلك أصبحت مسئولة عن ضمان رعاية مستوى الصحة العامة والخدمات الطبية. وتوفير المواصلات والاتصالات لربط أجزاء الاقتصاد ببعضه البعض فضلاً عن ربط الاقتصاد القومى بالعالم الخارجى. كذلك امتد هذا المفهوم ليشمل أيضا مجالات أخرى متعددة مثل الإعلام ورعاية الشباب وحماية البيئة. وفى نفس الوقت زادت مسئولية الدولة فى المجال الاجتماعى برعاية المتعطلين وتوفير أنواع الضمان الاجتماعى ضد العجز والشيخوخة والمرض.

٢- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادى

يعتبر من أهم الخدمات التى يمكن أن تقدمها الدولة إلى مواطنيها هو وضع الإطار القانونى لمباشرة مختلف نواحى النشاط الاقتصادى. فإذا كانت الدولة لا تتدخل فى كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. فليس معنى ذلك أنها لا تضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هذه الأنشطة. فنحن هنا بصدد خدمة أساسية لحسن أداء النشاط الاقتصادى. ألا وهى وضع القواعد المنظمة لهذا النشاط حماية للأفراد وحقوقهم. ويكون دور الدولة هنا التأكد

والمراقبة والإشـــراف على إتباع الأفراد هذه القواعد فى مباشـــرتهم لهذه الأنشطة الخاصة. ويلاحظ أن أهم ما يميز هذه القواعد التنظيمية للنشاط الاقتصادى هو أنها تستند إلى قواعد القانون المكتوب الصادر عن الســـلطة الحاكمة. ومع توفير إطار قانونى واضح وسليم تنضبط معاملات الأفراد إلى حد بعيد وتتأكد مراكزهم القانونية مما يسهل على الأفراد القدرة على التنبـــؤ والتخطيـــط. ولذلك فإن وضع الإطار القانونى هو بمثابة توفير معقول من الاســـتقرار القانونـــى فى الأوضاع وعدم تعريض المتعاملـــين إلى مفاجآت أو صدمات غير متوقعة. وهذا يستلزم ضرورة توفير البيانات والمعلومات السليمة عن أوضاع الاقتصاد فهو أمر لا غنى عنه. كما يجب أن تتمتع هذه المعلومات بقدر كبير من المصداقية والانتظام والاستقلال.

٣- نظام قضائى لحماية الحقوق واحترام التعاقدات

لا تقتصر الدولة على تقديم الخدمات الأساســـية ووضع الإطار القانونى وتوفير البيانات الرئيسية عن أوضاع الاقتصاد. ولكنها تضع فوق ذلك نظاماً قضائياً وبوليسياً لضمان احترام القواعد الموضوعية وحماية حقوق الأفراد. وفى ذلك تظهر الدولة باعتبارها صاحبة ســـلطة وســـيادة. فهى وحدها التى تملك اســـتخدام القوة بشكل مشروع على أساس أن ذلك ضرورة لحل جميع المنازعات بين الأفراد والمؤسسات.

٤- فرض الضرائب والأعباء العامة

حتى تستطيع الدولة القيام بالخدمات الأساسية, ووضع الإطار القانوني, وضمان احترام القواعد والحقوق. فإنها بالضرورة تحتاج إلى موارد مالية مناسبة لتمكنها من أداء هذا الدور. فالدولة لا تســـتطيع القيام بهذا الـــدور دون أن تتوافر لها موارد مالية كافية. ويعتبر فرض الضرائب هو أهم مظاهر توفير الموارد المالية للدولة. والدولة تلجأ إلى فرض أنواع عديدة من الضرائـــب لتغطية العجز فى النفقات العامة. كما يمكنها التوســـع فى فرض أعباء متزايدة علـــى الأفراد بأشـــكال ضمنية مثل الاعتماد على تمويل الموازنـــات بالعجز. أو تمويل عجز الميزانية بالتضخم أو بصفة عامة الاقتراض من الجهاز المصرفى. وعلى أى الأحوال تستطيع الدولة بما تملكه من ســـيادة أن توفر لنفســـها موارد مالية جبراً عن الأفراد. ســـواء صراحة بالضرائب وغيرها من الأعباء المالية. أو بأشـــكال ضمنية عن طريق التضخم والســـيطرة على النظام النقدى. مع مراعاة أن الضرائب لا تفرض إلا بقانون وبالتالى بموافقة ممثلى الشـــعب فى المجالس النيابية.

٥- النقود وسياسات الاستقرار الاقتصادى

من أهم وظائف الدولة سيطرتها على النظام النقدى وبما يمكنها من تحديد إطار الحساب الاقتصادى داخل الدولة من ناحية. والتأثير فى توجيه النشاط الاقتصادى بصفة عامة من ناحية أخرى. وتتحمل الدولة مسئولية توفير الاستقرار فى قيمة النقد. فإذا كانت النقود هى أداة الحساب الاقتصادى فينبغى أن تتمتع النقود بقدر معقول من الاستقرار. فلا يكفى توفير الاستقرار القانونى والقدرة على التنبؤ بالمراكز القانونية بل لابد أن يصاحب ذلك توفير الاستقرار النقدى والقدرة على التنبؤ بالمكاسب والتكاليف الحقيقية.

ويعتبر إصدار العملة هو أحد أهم مظاهر السيادة فى الدولة الحديثة. فوجود عملة وطنية يعنى أن الدولة تقدم لمواطنيها أساساً يستندون إليه فى تقييم نشاطهم الاقتصادى حيث تتم المعاملات وبالتالى المقارنة بين العائد والتكاليف بهذه الوحدة النقدية. وتؤدى سيطرة الدولة على النظام النقدى إلى التأثير فى النشاط الاقتصادى من خلال الوحدات النقدية المستخدمة فى الحساب الاقتصادى. كذلك يعتبر استخدام السياسات النقدية وسيلة فعالة للتأثير فى مستوى وتوجهات النشاط الاقتصادى. ذلك أن تحقيق الاستقرار النقدى من أهم ضمانات نجاح اقتصاد السوق. وما لم يتوافر نظام نقدى ثابت ومستقر وقابل للتوقع فان كافة الحسابات الاقتصادية تفقد أساسها ومعيارها.

وقد عرفت مصر – شأنها شأن الدول النامية – تطوراً كبيراً فى دور الدولة الاقتصادى خلال النصف الأخير من القرن العشرين. حيث خرجت مصر من الحرب العلمية الثانية لتواجه مشكلتى تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى. وهما بعد غير منفصلتين. وفى بداية الخمسينات قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ المصرية وأخذت على عاتقها مواجهة هاتين المشكلتين. وإذا كان تحقيق الاستقلال السياسى وإنهاء الاحتلال أمرا سهلا نسبيا وقد تحقق بمعاهدة الجلاء ١٩٥٤. فقد كانت قضية التنمية الاقتصادية أكثر وعورة وتعقيدا.[1]

٦- مراعاة البعد الاجتماعى

يمكن القول أن دور الدولة فى مراعاة البعد الاجتماعى فى عملية التنمية يكمن فى الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى والصحة والغذاء. فتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد من أهم الاعتبارات الاجتماعية التى يجب أن تتوفر فى أى مجتمع.

(١) د/ حازم الببلاوى. دور الدولة فى الاقتصاد. مكتبة الأسرة ١٩٩٩ ص ٢٠

– د/ حازم الببلاوى. التغيير من أجل الاستقرار مكتبة الأسرة ١٩٩٨

ومـن المعروف أن عمليـة التحول الاقتصادى فى مصر من النظـام القائم على التخطيط المركزى وملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى النظام القائم على العرض والطلب والاعتماد على السوق نتج عنه تكلفة باهظة وقع معظمها على الطبقات الفقيرة فى المجتمع.

وعلى ذلك فإن الدولة فى ممارسـتها لدورها الاجتماعى تجاه مواطنيها يجب أن تضع برنامجا تنمويا تعمل فيه على رفع مسـتوى الأفراد خاصة الفقراء ومحدودى الدخل. تنشأ من خلاله العديد من المؤسسات الأهلية التى تساعدها فى تنفيذ هذا البرنامج مثل الصندوق الاجتماعـى للتنمية ومنظمـات المجتمع المدنى. تهتم فيه بمبدأ الإنفـاق العام الاجتماعى ومحاربـة البطالة وإزالـة التفاوت بين الدخول. مع فرض رقابة قوية على الأسـواق ومنع الاحتكار وضبط الأسعار.

حيـث يجب الاهتمام **بمبدأ الإنفـاق الاجتماعى العام** الذى يخصص من أجل تحقيق أهداف اجتماعية تمس رفاهية القاعدة العريضة من سكان المجتمع ويشمل العناصر التالية: – التعليـم والصحـة – الضمان الاجتماعـى. وهو العنصر الوحيد الذى يخصص مباشـرة للفئات المستهدفة. وهو يشتمل على ثلاثة مكونات: المعاشات. المساعدات. إعانة العاملين السابقين.

كما يجب الاهتمام بالدعم السلعى ويتمثل الهدف الأساسى للدعم فى رفع المعاناة عن فئات الدخل الدنيا فى المجتمع والتخفيف من أعباء ارتفاع تكاليف المعيشة. وتتمثل أنواع الدعم السـلعى فيما يلى: دعـم الغذاء وهو من أهم عناصر الدعم السـلعى لارتباطه الوثيق باسـتفادة الفقـراء – دعم قطاع الزراعـة – دعم التأمين الصحى للطـلاب – دعم قروض الإسكان – دعم النقل العام ومنتجات الطاقة – دعم السلع والشركات الصناعية.

كمـا يجب الاهتمام بمحاربـة البطالة حيث تعتبر البطالة من أكثر العوامل التى تؤثر سلباً على الاقتصاد القومى للدولة. ذلك أن المتعطلين لا يتم استخدام طاقاتهم وإبداعاتهم فى أعمال تفيد الاقتصاد القومى. وهذا يعنى قصور الاقتصاد عن استغلال كافة الموارد المتاحة. ذلك أنه من المتفق عليه أن عدم استغلال الموارد المتاحة فى النشاط الاقتصادى سوف يحرم الاقتصاد القومى من أن يصل إلى مسـتوى تشـغيل كافة المـوارد. وأيضا عدم زيادة الدخل القومى بما كان سيتم إنتاجه بواسطة هؤلاء المتعطلين.

كما أن للبطالة أثرها السـيئ فى انخفاض الطلب الكلى وبالتالى انخفاض حجم الإنتاج مما تسـبب فى عدم كفاية الإنتاج الكلى عن إشـباع الطلب الكلـى. الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض مسـتوى معيشة الأفراد وبالتالى نقص الادخار عن تمويل الاستثمار اللازم للتنمية.

مما يستوجب معه اللجوء إلى الاقتراض سواء على المستوى المحلى أو الدولى وبالتالى زيادة الديون وأعبائها على كاهل الاقتصاد القومى.

ومما لا شك فيه أن البطالة أثرت سلباً على المجتمع المصرى فى كثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية.

فقد أوضحت كثير من الدراسات أن للبطالة أثرا كبيرا على معدلات الجريمة نظراً لما يترتب على سوء الحالة الاقتصادية من انحراف يؤدى إلى ارتكاب العديد من الجرائم. وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين زيادة حجم البطالة وانعكاساتها على السلوك الإجرامى.

كما أظهرت الدراسات أن أكثر المجالات التى يتم فيها ارتكاب الجرائم من المتعطلين هى سرقة المساكن والمتاجر والسيارات. والخطف وهتك العرض والاغتصاب والسرقة بالإكراه العمدى. والتزييف والتقليد وتزوير الأوراق الرسمية. وهى ذات الجرائم المنتشرة فى المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة.

وتشير التقريرات إلى أن عدد العاطلين فى مصر يزيد عن خمسة مليون شخص. وأن اغلب العاطلين من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة. وأن نسبة البطالة تعدت ١٨٪ من مجموع أفراد الشعب.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقى لاقتصاد العدالة الاجتماعية

يمكن القول أن «العدالة» بمفهومها العام، والعدالة الاجتماعية- بشكل خاص- تتطلب وجود ثلاثة أسس حتى يمكن تطبيقها فى أرض الواقع الاجتماعى بمختلف مرافقه الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية والتعليمية. وهى تتلخص فيما يلى:

١- التحرر الوجدانى: إذ لن تتحقق عدالة اجتماعية ما لم تستند إلى شعور نفسى لدى كل فرد «مواطن» باستحقاقه لها، وبحاجة الجماعة الوطنية بأسرها إلى العدالة، وبالاعتقاد بأن إعلاء شأن العدالة يؤدى إلى واقع إنسانى أسمى من الواقع القائم الملىء بالمظالم. ولن تتحقق العدالة - كذلك - ما لم تستند إلى أوضاع مادية تهيئ للفرد «المواطن» أن يتمسك بها، ويتحمل أعباءها ويدفع - عن رضا - تكاليفها، ويدافع عنها. وبعبارة أخرى فإن العدالة الاجتماعية لن يستحقها المواطن بالتشريع قبل أن يستحقها بالشعور، وكلما كان هناك إيمان لدى المواطن بتشريع العدالة وبالعمل وفقاً لمقتضياتها كانت الجماعة الوطنية أقدر على صيانة هذا التشريع وتطوره باستمرار إلى ما هو أفضل.

٢- المساواة: ولا يقصد بها هنا المساواة بين كافة المواطنين بالمعنى المادى للكلمة، وإنما المقصود هو المساواة فى الحقوق والواجبات وأمام القانون. وحين تستند المساواة إلى تشريع عادل، وتنفيذ منضبط لهذا التشريع، فإن الشعور بها سيكون أقوى عند الضعيف وعند القوى فى آن واحد، إنها تستحيل فى الضعيف تسامياً، وفى القوى تواضعاً، وهما يلتقيان معاً فى وحدة المجتمع، وتكامله، ومن ثم يصير جوهر المساواة هو الجمع بين الحق والكرامة والمعاملة الواحدة.

٣- التكافل الاجتماعى: حيث إنه مع الحرية الفردية وحق التملك، والمساواة، هناك أيضاً المسؤولية الفردية فى مقابل الحرية الفردية - وهناك المسؤولية الجماعية التى تشمل الفرد والجماعة بتكاليفها، فالمواطن الفرد لا يعيش بمفرده. وكذلك الجماعة الوطنية ليست

مجرد حاصل جمع أفرادها. بل هى أعم من ذلك وأعمق، إذ هى تجسيد للمصالح المشتركة، وللهوية الواحدة، وللكيان الجماعى الذى يتضمن داخله مصالح الأفراد والجماعات ويضمن المحافظة عليها، وصيانتها فى إطار من القيم العليا المشتركة التى تكون محلاً لما يطلق عليه الإجماع الوطنى، وفى مقدمتها قيمة العدالة الاجتماعية.(١)

ومما لا شك فيه أنه لا عدالة فى ظل خضوع الفرد للفقر، أو للقهر، أو لإنكار حقوقه الأساسية تحت أى ذريعة من الذرائع، ولا عدالة - كذلك - فى ظل ثقافة تغذى عوامل التفرقة والتمييز والحط من كرامة الإنسان.

وبناءً على ذلك فإن الإستراتيجية التى يطرحها البحث لتحقيق اقتصاد العدالة الاجتماعية لابد وأن تبنى على عدة محاور تتمثل فيما يلى:

المطلب الأول: محاربة الفقر

يؤكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر فى مصر تصل بلغت نحو ٤٦,٩٪. وصنف التقرير أسيوط بوصفها أفقر محافظات مصر، حيث يبلغ عدد الفقراء بها ٥٨,١٪ من عدد سكانها، منهم ٢٤,٨٪ لا يجدون قوت يومهم، فيما تحتل محافظة بنى سويف المركز الثانى، حيث يبلغ عدد الفقراء بها ٥٣,٢٪، منهم ٢٠,٢٪ لا يجدون قوت يومهم. وتأتى محافظة سوهاج فى المركز الثالث بنسبة ٤٥,٥٪، منهم ١٧,٢٪ لا يجدون قوت يومهم. وذكر التقرير أن اللحوم والأسماك لا تدخل ضمن قائمة طعام حوالى ٥١,٢٪ من السكان إلا حسب الظروف، بينما لا يشترى ٣٣٪ منهم الفواكه لعدم قدرتهم، بينما يكتفى ٥٨,٨٪ منهم بوجبتين فقط فى اليوم، فيما يعتمد ٦١٪ من الفقراء فى طعامهم على البقوليات (الفول والعدس).

كما أفاد تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ بوجود أكثر من ثلاثة ملايين مواطن يسكنون العشوائيات والمقابر فى القاهرة وحدها. وهم يمثلون نسبة ٢٨٪ من سكان العشوائيات فى مصر. كما بلغ عدد سكان القرى الأكثر فقراً فى مصر نحو ١١,٨ مليون مواطن. كما بلغ عدد الأسر المصرية الفقيرة نحو ٥,٣ مليون أسرة. من هنا تعتبر معالجة مشكلة الفقر من أولى المحاور التى يجب أن تبنى عليها استراتيجية تحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأسس راجع: الشهيد سيد قطب. العدالة الاجتماعية فى الإسلام. دار الشروق.

أولاً- مفهوم الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة معقدة وذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية. ويمكن تعريف الفقر بأنه «عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة». وللفقر عدة وجوه تتمثل فى عدم كفاية الدخول وسوء التغذية وانعدام الوضع الاجتماعى والسياسى وزيادة نسبة الأمية وعدم توافر الخدمات العامة وتدهور البيئة. والفقر لا يكمن فى الفقر المالى والاقتصادى فقط وإنما له وجوه كثيرة. فقد يكون كامنا فى الموارد البشرية فيكون هناك فقر فى الأيدى العاملة وفقر فى السكان. ويمكن التخفيف من حدة الفقر إذا تحقق النمو الاقتصادى أو تم رفع متوسط الدخل على أساس مستمر. كما يجب أن يتسم النمو الاقتصادى بالحياد فى توزيع الدخل.[1]

ثانياً- أسباب الفقر فى مصر

يمكن القول أن من أهم أسباب حدة الفقر فى مصر ما يلى:

– **أسباب اقتصادية:** تعد الأسباب الاقتصادية من أهم العوامل التى تساهم فى تزايد حدة الفقر فى مصر. ذلك أن استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتبعة فى مصر لم تنجح فى التقليل من هذه الظاهرة بالقدر الكافى. حيث تميز الأداء الاقتصادى بالضعف وخاصة فى السنوات الأخيرة وبعد ثورة يناير ٢٠١١ مما انعكس بدوره على مستوى الدخول وزيادة البطالة فى مصر والتضخم. فنجد أن هذه السياسات لم توازن بين الطبقات والمناطق المختلفة بل كانت دائما فى مصلحة الطبقة الغنية فى المجتمع من حيث تسهيل الحصول على رأس المال اللازم للإنتاج.

– **أسباب اجتماعية:** تظهر الأسباب الاجتماعية من خلال عدم توافر الخدمات العامة وفرص العمل وعدم الاهتمام بالتنمية الثقافية. كما تتمثل فى ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض نسبة التعليم. بالإضافة إلى تدهور البيئة.

ثالثاً- سياسات وأساليب الحد من الفقر فى مصر

نظراً لما تمثله مشكلة الفقر من مسببات متشابكة فالقضاء عليه يتطلب التعامل معه بشكل علمى سليم. وهنا تلعب السياسات الاقتصادية دورا هاما للحد من هذه المشكلة وذلك

(١) د. شريف محمد على أحمد.الفقر وتوزيع الدخل بمصر.(المفهوم والحجم والسياسات) مجلة مصر المعاصرة. العدد٤٩٠ ابريل ٢٠٠٨

بالعمـــل على رفع معدلات النمو الاقتصادى وخفض معـــدلات التضخم. كذلك أيضا تعتبر عملية تنمية العنصر البشرى وما يرتبط به من تطوير التعليم والتدريب عاملاً هاماً فى الحد من هذه المشـــكلة. كما يمكن الحد من هذه المشـــكلة عن طريق شبكات التضامن الاجتماعى والتى تتمثل فى صندوق التضامن الاجتماعى والجمعيات الأهلية. وهو ما نتناوله بشـــئ من التفصيل على النحو التالى:

١- دور السياسات الاقتصادية فى الحد من الفقر

يمكـــن القول أن انخفاض معـــدلات النمو فى الاقتصاد المصرى وارتفاع معدلات التضخم وكذلك انخفاض مستوى دخل الفرد من أهم المؤشرات الاقتصادية لتزايد حدة مشكلة الفقر فى مصر ومثل هذا الأمر يتطلب ضرورة إعادة صياغات السياســـات الاقتصادية لعلاج هذه المشكلة ويمكن ذكر ذلك فى عدة نقاط:

– **السياســـة النقدية:** يجب تطبيق سياسة نقدية خاصة قادرة على استهداف التضخم وذلك بالحد من تكلفة الإنتاج وخفض تكلفة المعيشـــة. حيث إن اســـتمرار ارتفاع الأســـعار يشكل عائقا كبيرا أمام ارتفاع الدخول وبالتالى فهو يزيد حدة الفقر فى مصر.

– **السياسة المالية:** يجب إتباع سياسة مالية تعمل على زيادة حصة الضرائب المباشرة من الإيرادات العامة وزيادة معدلاتها على ذوى الدخول المرتفعة. ورفع حد الإعفاء الضريبى ليتناسب مع مستويات الفقر. كذلك الحد من الضرائب غير المباشرة والتى تؤدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج والمعيشة.

– **رفع معدل النمو الاقتصادى:** لا شك أن العمل الجاد على رفع معدل النمو الاقتصادى ومراعاة العدالة فى توزيع الدخول لصالح الفقراء يساعد على علاج مشكلة الفقر فى مصر

– **رفع معدلات الاســـتثمار:** إن العمل على جذب الاســـتثمارات الأجنبية الجادة من خلال توفير المناخ المناســـب.. كذلك العمل على خلق ســـوق عمل مرنة ورفع قيمة الأجور وربط الحافز بالأداء. يساعد على تحقيق معدل النمو المستهدف واللازم لاستيعاب الداخلين الجدد فى سوق العمل

– **مراجعة سياســـة الدعم:** إن إصلاح سياســـة الدعم الحالية يجب أن تتم من خلال توفير آليات تضمن وصول الدعم لمســـتحقيه. وعدم تســـربه لغير مســـتحقيه وتحديث نظام التســـجيل فى بطاقات التموين. ورفع كفاءة نظام توزيع السلع والخدمات المدعومة. ووضع آلية لتسعير المنتجات البترولية والكهرباء تدعم الفقراء.

٢- تنمية الموارد البشرية ودورها فى الحد من الفقر

يعتبر التحدى الحقيقى لعلاج مشكلة الفقر فى مصر هو النجاح فى تنمية القدرات والمهارات البشرية للفقراء. فالعمل على رفع مستوى المهارات ومستوى التعليم يمكنهم من الدخول إلى سوق العمل وبالتالى العمل على رفع مستوى الدخول لديهم. لأنه إذا لم تتم تنمية مستوى تعليمهم وتطوير مهاراتهم فلن يغادروا خط الفقر. فلا شك أن التعليم له أثر كبير على زيادة الإنتاجية. لأنه بالتعليم والتدريب وإعادة التأهيل يمكن رفع جودة المنتج وبالتالى خلق الطلب الفعال عليه. كذلك يجب النظر إلى الإنفاق على التعليم على أنه إنفاق استثمارى فى تطوير رأس المال البشرى. كذلك يجب العمل على إعادة هيكلة برامج التعليم من خلال العمل على محو الأمية وإعادة النظر فى برامج التعليم والتدريب لتصبح أكثر فاعلية وكفاءة. إن الاهتمام بتنمية وتطوير العنصر البشرى يعتبر عاملاً هاماً لحل مشاكل اقتصادية كثيرة ومن أهمهما الفقر.

٣- دور شبكات الضمان الاجتماعى فى الحد من الفقر

تتمثل شبكات الضمان الاجتماعى فى مصر فى مجموعة من الإجراءات المعوضة والتى تهدف إلى تخفيف أثر الفقر على أكثر الجماعات ضعفا. من خلال تزويدهم بالسلع والخدمات الأساسية. وتعمل هذه الشبكات على توفير آليات لمساعدة الفقراء. مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية وبنك ناصر الاجتماعى ومشروع الأسر المنتجة والضمان الاجتماعى. إلا أنه يمكن القول أن مثل هذه المشروعات والهيئات تواجهها كثير من الصعوبات فى تحقيق هدفها وهو الوصول إلى الفقراء.[1] لذلك نرى أنه يمكن تعويض هذا الدور وتحقيق الهدف المنشود بالحد من مشكلة الفقر فى مصر من خلال الجمعيات الأهلية الموجودة فى مصر.

المطلب الثانى - محاربة الفساد

لا شك أن أنواعا عديدة وجديدة من الفساد قد انتشرت فى هذا المجتمع. فلم تعد الرشوة والاختلاس فقط هما مظاهر الفساد وإنما برز ما يسمى بالاقتصاد الخفى. ويعنى

---

(١) د. شريف محمد على أحمد.الفقر وتوزيع الدخل بمصر.(المفهوم والحجم والسياسات) مجلة مصر المعاصرة. العدد٤٩٠ ابريل ٢٠٠٨

تلك الأنشـطة المالية أو الاقتصادية التى تجـرى فى الخفاء وتخالف القوانين المعمول بها. كمـا برزت مفاهيم أخرى مثل دخول الظـل والتى تتمثل فى الدخول النقدية التى يحصل عليهـا بعض الأفراد والجماعات- وغالبيتهم من الموظفـين فى المصالح الحكومية- بصورة غير قانونية. والتى عادة لا تجد طريقة ما لتسجيلها فى سجلات الحسابات القومية. ومن ثم فهى ليست عنصرا من عناصر الدخل القومى الرسمى. برغم أهميتها وثقلها فى صيرورة التدفقات المالية والنقدية فى البلاد. وقد انتشرت حالة استغلال النفوذ الوظيفى للتربح من المال العام فى المستويات العليا والقيادات والوزراء والمسئولين.

كمـا أن هذا الفسـاد راح يرتـع فى كل القطاعات وكل المجالات بـدءا من عملية بيع الشـركات والمنشـآت المملوكة للدولة من خلال برنامج الخصخصة الذى شـابه الكثير من التواطؤ والفسـاد. مرورا بالقطاع المصرفى والقطاع الإعلامى والأراضى المملوكة للدولة وكافة القطاعات التى لم تسلم من الفساد. وقد رأينا أن هذا الفساد أضاع المليارات من الجنيهات علـى الدولة ذهبت إلى جيوب أشـخاص معدودين اسـتغلوا مناصبهم الرئاسـية والوزارية والحكومية وتربحوا من هذا المال لمصالحهم الشخصية ولذويهم وأقاربهم.

أولاً- مفهوم الفساد وأسبابه

يوجد العديد من التعريفات للفساد كلها تدور حول التعريف التالى» الفساد هو استغلال النفوذ واسـتغلال المناصب لغايات شـخصية» وعادة ما ينتشر الفساد فى القطاع العام وفى المكاتب الحكومية بالدرجة الأولى وهو ما يؤثر سلباً على الاستقرار والبناء الاجتماعى والتقدم الاقتصادى.

وفى تعريف للبنك الدولى للفساد قال أنه «العائق الأساسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تشويه القوانين وإضعاف البناء المؤسسى التى ترتكز عليه التنمية الاقتصادية».

وتعتبر عدم عدالة توزيع الدخل احد أهم أسـباب الفسـاد فى مصر إذ يمكن القول أن عدم العدالة فى توزيع الدخل يؤدى إلى مزيد من الكسب غير المشروع. وهناك علاقة معنوية كبيرة بين عدم العدالة فى توزيع الدخول وبين الفساد.

- كما أن حجم الحكومة يعتبر من العوامل الهامة فى انتشـار الفسـاد. فكلما زاد عدد العاملين عن قوة العمل زاد الفساد. إلى غير ذلك من الأسباب العديدة لتفشى ظاهرة الفساد فى المجتمع[1]

(١) د. هدى عبد الحميد على محمد. الفساد والتضخم. بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة. يناير ٢٠٠٩ العدد ٤٩٧

ثانياً- سياسات مكافحة الفساد

يمك القول أن أية استراتيجية لمكافحة الفساد لا تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التى أدت وساعدت على نمو وتفشى هذه الظاهرة. والآليات التى تساعد على إعادة إنتاجه لن تكون استراتيجية ناجحة. إذ تتداخل عوامل الفساد وآلياته ولا يمكن شن هجوم على الفساد بمعزل عن المشكلات الأخرى. لذلك يتعين محاربته من خلال استراتيجية متعددة الجوانب. وعندما يصبح الفساد منظماً فإن محاربته لا بد ألا تقتصر على السياسات الاقتصادية. بل لا بد كذلك من وجود إصلاحات إدارية و سياسية. وذلك على النحو التالى:

١- العلاج الاقتصادى للفساد

إن المعالجة الاقتصادية ينبغى أن تهتم بكيفية الحد من الطلب على الفساد وكذلك الحد من عرضه. وذلك من خلال التأثير على العوامل التى قد تزيد كل منهما. ومن المعلوم أنه من غير المتوقع أن يصبح مستوى الفساد فى مجتمع ما صفرا. إلا أنه ينبغى محاربته حتى يصل إلى أدنى مستوى له. وذلك على النحو التالى:

(أ) الحد من عوامل الطلب على الفساد

يمكن الحد من عوامل الطلب على الفساد من خلال الحد من المنافع التى تحتكرها الإدارة مما يقلل من فرص الفساد. ومن ذلك ما يلى:

- توضيح وتبسيط القوانين بشكل يؤدى إلى الحد من السلطة التقديرية للموظفين. وجعل القواعد القانونية أكثر شفافية. فوضوح النص وحسن التنظيم يؤدى إلى الحد من الفساد.
- تحديد أسعار الصرف وأسعار الفائدة على أساس من قوى السوق. والقضاء على احتكارات المؤسسات الحكومية.
- إنفاذ قواعد الحيطة المصرفية ومعايير المراجعة والمحاسبة بطريقة تتسم بالشفافية.
- إزالة القيود والتشوهات المختلفة التى تؤثر على أسعار وكميات السلع والخدمات التى تطلبها أو تعرضها الحكومة.

باختصار يمكن القول أن إطارا أوسع من الحريات الاقتصادية يؤدى إلى فساد أقل. وعلى ذلك فإن من الأسباب الهامة التى تؤدى إلى تفشى الفساد يعود إلى تزايد القيود والتشوهات داخل الاقتصاد وعدم كفاءة نظام التوزيع. والعمل على تقليص هذه القيود يؤدى إلى الحد بشكل أو بآخر من الفساد.

(ب) الحد من عوامل عرض الفساد

يمكن الحد من عوامل عرض الفساد من خلال عدة إجراءات اقتصادية لعل من أهمها ما يلى:

زيادة معدل الأجور:

حيث يعتبر انخفاض معدلات الأجور فى كثير من البلدان النامية. وافتقار القطاع العام لمعايير موضوعية فى الأداء. وعدم وجود ارتباط بين الأجر والإنتاج. سبباً قويا فى انتشار الفساد. وتؤكد التجارب فى كل من القطاع العام والخاص على ضرورة قياس الأداء وإصلاح نظم الأجور. فمحاربة الفساد ليست سوى جزء من جهد أوسع هو الإصلاح المؤسسى أو إعادة الصياغة الشاملة للحوافز حتى تصبح الأجور والمرتبات وسيلة لمستوى ملائم مما يساعد على زيادة درجة الحصانة ضد الفساد.

على أنه يجب مراعاة أن حل مشكلة البطالة عن طريق التوظيف العام الكامل سيكون مكلفا للدرجة التى قد تتجاوز قدرة العديد من الحكومات وما تسمح به مواردها المالية والاقتصادية.

الشفافية فى العمليات الحكومية:

لا سيما الشفافية المالية التى تعد شرطا أساسيا لسلامة السياسة المالية الاقتصادية. فنشر وثيقة الميزانية بوضوح يضفى الانضباط على العمليات الحكومية. بينما يؤدى غياب الشفافية إلى تبديد الموارد العامة. وسواء تخصيصها، وتفاقم مبدأ عدم المساواة.

تقوية آليات الرصد والعقاب:

لا شك أن زيادة فاعلية آليات الرقابة والعقاب سوف يقلص من حجم الفساد ذلك أن زيادة احتمالات كشف الفساد وعقاب المفسدين يقلل من حوافز الفساد ويحد من فاعلية المنافع المحتملة منه.

ويجب أن تقوم مؤسسات الرقابة المستقلة بدورها كاملا فى هذا المجال وكشف الفساد والمفسدين وذلك للحد من الفساد.

كما ينبغى أن تتوافر الاستقلالية لهذه الأجهزة الرقابية بعيدا عن الحكومة والسلطة التنفيذية. حتى تستطيع ممارسة الدور المطلوب منها بكل قوة ونزاهة. كما يجب أن تركز

اهتماماتها على حالات الفساد فى المستويات العليا والقطاعات الاستراتيجية. وفى جريمة الرشـوة ينبغى أن تكون العقوبة شـديدة على كلا الطرفين، ويجـب أن تتضمن العقوبات احتمال استبعاد دافع الرشوة من التعاقد مع الحكومة لعدد من السنوات.

كمـا يجب تقوية النظام العقابى على المفسـدين. وتفعيـل القوانين التى تجعلهم محل مسـاءلة ومحاسبة أيا كانت مواقعهم الرئاسية أو الوزارية أو التشريعية. فلا يوجد شخص أيـا كان منصبه بعيد عن المسـاءلة والمحاسـبة. فلا شـك أن تقوية نظـام الرصد والرقابة والمحاسبة وأن الجميع سواء أمام القانون من أهم الأمور التى تساعد على منع الفساد.

إصلاح الاختلالات المالية

ويتم ذلك من خلال إصلاح الإيرادات والنفقات العامة والموازنة.

ففـى جانب الإيـرادات العامة: يجب أن يتم تفعيل جبايـة الضرائب لرجال الأعمال والمستثمرين وإلغاء الكثير من الإعفاءات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبى. كما يجب تنمية الأموال العامة من خلال المشروعات الجادة والاستراتيجية التى تعود بالنفع على المواطنين جميعا. كذلك يجب الحفاظ على المؤسسـات الاسـتراتيجية التى تعتبر مصدرا من مصادر تمويل خزانة الدولة وتحسـين مسـتوى الأداء للإدارات القائمـة عليها وتحديثها بدلاً من تصفيتها وبيعها بأبخس الأثمان.

وفى جانب النفقات العامة: ينبغى أن توضع النظم الكافية للتأكد من وصول الدعم إلى مسـتحقيه. واسـتخدام المعايير الكلية الملائمة بالنسبة للإنفاق العام. وتحسين إدارة مراقبة النفقات العامة. والعمل على ترشيد الإنفاق العام على ما هو ضرورى أولاً ثم شبه الضرورى. والبعد عن الإنفاق الترفى ومظاهر البذخ.

أما بالنسـبة للموازنة العامة فينبغى الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة. والحد من الموازنات المسـتقلة أو الملحقة بقدر الإمكان لتحقيق الرقابة الفعالة وخلق مواثيق أو مبادئ الممارسات الجيدة فى الإدارة المالية. مع تحسين الأطر القانونية والمحاسبية والإحصائية فى مجالات القوانين البنكية والضريبية والجمارك.

كذلـك لا بـد من وضع القواعـد والضوابط اللازمـة لمنع التداخل بـين الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجارى والمالى(بالأصالة أو الوكالة) لمنع اختلاط المال العام والمال الخاص.

وهذا يقتضى إعادة النظر فى اللوائح المالية والإدارية. وتشديد الضوابط والقيود.[1]

ثانياً- العلاج الإدارى للفساد

الفساد الإدارى هو لجوء بعض المسئولين فى الحكومة والقطاع العام إلى استغلال وظائفهم فى الحصول على مكاسب شخصية أو دخول غير مشروعة. حيث يجد كثير من الموظفين أنفسهم فى موقع قوة يتيح لهم الحصول على مكاسب شخصية غير قانونية. وخاصة فى مجالات تراخيص الاستيراد والتصدير وتراخيص الاستثمار. وتراخيص البناء وتراخيص الحصول على خدمات عامة مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحى.. الخ.[2]

لذلك يلزم إحداث تغييرات إدارية وإصلاحات داخلية فى قطاعات الخدمة العامة حتى يمكن التعامل بشكل فعال مع الفساد الإدارى. ومن ذلك:

- اعتماد سياسة التدوير الوظيفى. ذلك أن العلاقات الاجتماعية الحميمة تخلق البيئة التى تساعد على الفساد. لذلك يلزم إجراء حركة تنقلات جغرافية إجبارية ودورية للموظفين.

- إجراء مقارنة بين الإجراءات الإدارية الرسمية المحددة فى السياسات والقوانين. والإجراءات الإدارية كما تتم فى الواقع العملى. لإظهار الفجوة بين ما ينبغى أن يكون وما هو كائن بالفعل. وكلما اتسعت الفجوة زادت مساحة الفساد والعكس.

- التركيز أثناء التدريب للخدمة العامة على أخلاقيات الوظيفة العامة والمسئولية العامة. ووضع قواعد المساءلة ووضع عقوبات إدارية رادعة للمخالفين.

- إصلاح نظام الاستخدام والترقية الوظيفية على أساس الكفاءة والخبرة والعلم. ووفق معايير موضوعية عادلة. وليس على أساس الأقدمية فقط. أو على أساس القرابة أو الانتماءات السياسية والحزبية.

ثالثاً- العلاج السياسى للفساد

يجب تبنى استراتيجية ذات أبعاد سياسية للحد من الفساد. من أهم هذه الأبعاد:

- تعزيز الديمقراطية والخضوع للمساءلة. فقد أكد الواقع السياسى أن المجتمعات التى تسودها الديكتاتورية والحكم الفردى وتسيطر فيها الدولة على جميع القرارات الاقتصادية تكون معدلات الفساد فيها مرتفعة.

---

(١) د/ طارق محمود السالوس. التحليل الاقتصادى للفساد. مرجع سابق ص ٤٤ وما بعدها

(٢) د/ صفوت عبد السلام عوض الله. الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال. ص ٢٩ وما بعدها.

– توسيع دائرة الرقابة والمساءلة من جانب المجالس التشريعية والنيابية. والأجهزة الرقابية. ومنظمات المجتمع المدنى. لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية فى العقود الدولية والعطاءات واتفاقيات المعونة. للقضاء على ما يسمى بالفساد الكبير. وليس هناك شك فى أن الضمان الحقيقى لحل مشكلة الفساد هو تدوير السلطة حتى لا يستشرى الفساد ويتعمق ويمتد لفترات طويلة ويتم توارثه والتستر عليه. حيث يلزم تبادل المواقع بين الحكومة والمعارضة الفعالة. حيث ينبغى ألا توجد الحكومة بصفة دائمة. وإنما يتم التبادل طبقا لنتائج الانتخابات الحرة النزيهة.

– التأكيد على استقلالية القضاء. ذلك أن القضاء وحده هو الذى يملك استخدام قوة الدولة على الإلزام فى تنفيذ الأحكام. كما أنه هو الوحيد الذى لديه القدرة على رقابة مشروعية إجراءات السلطتين التشريعية والتنفيذية.[1]

– التأكيد على دور الإعلام والصحافة المسئولة فى تسليط الضوء على الفساد الكبير فى أعلى المواقع مع توافر الضمانات القانونية والقضائية اللازمة.

المطلب الثالث - العدالة الضريبية

لقد تطورت الحصيلة الضريبية فى السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً. فقد بلغت فى عام ٢٠٠٢ نحو ٥٠,٨ مليار جنيه مصرى ووصلت إلى نحو ٢٣٢,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠١٢ وبتحليل هذه الحصيلة عن عام ٢٠١٢ يتبين لنا أن حصيلة ضرائب المبيعات تحتل المركز الأول بنحو ٧٢,١ مليار جنيه. تليها الضرائب على هيئة البترول بحصيلة قدرها ٥٠,٥٦٩ مليار جنيه. أما الضريبة على شركات الأموال من بنوك وشركات مساهمة سواء عامة أو خاصة فقد بلغت نحو ٢٠,٦١٠ مليار جنيه. ثم تأتى الضريبة الجمركية بنحو ١٨ مليار جنيه. أما الضرائب على التوظف فقد بلغت نحو ١٧,٤٧٠ مليار جنيه. ثم تأتى حصيلة الضرائب على قناة السويس بنحو ١٢,٨٠٥ مليار جنيه. تليها حصيلة الضرائب على النشاط التجارى والصناعى بحصيلة تقدر بنحو ٨,١٧٣ مليار جنيه. وأخيراً تأتى حصيلة الضرائب على البنك المركزى بنحو ٣,٥٦٨ مليار جنيه.

وبتجميع المصادر الأولية من هذه الضرائب سنجد أن المستهلك والمواطن العادى يتحمل ضرائب المبيعات والجمارك والتوظف نحو ١٠٧,٦١٤ مليار جنيه بنسبة ٤٦,٥٪ من

---

(١) د/ طارق محمود السالوس. التحليل الاقتصادى للفساد. مرجع سابق ص ٤٤ وما بعدها

الحصيلـــة. أما الجهات الحكومية ممثلة فى البنك المركزى وقناة الســـويس وهيئة البترول فقد بلغت حصيلتها نحو ٦٦,٩٤٢ مليار جنيه بنسبة ٢٩٪ من الحصيلة. وتأتى فى المرتبة الأخيرة شـــركات الأموال ومعها نشاط التجارة والصناعة بنحو ٢٨,٨٢٧ مليار جنيه بنسبة ١٢٪ من الحصيلة.

مما ســبق يلاحـــظ أن المواطن العادى يتحمل نحو ٤٦,٥ ٪ مـــن حصيلة الضرائب فهو العميل الأساسى لضريبة المبيعات والضريبة الجمركية وضرائب التوظف.

والمدهش أن شـــركات الأموال والنشـــاط التجارى والصناعى لا تتعدى الحصيلة الضريبية منها نسبة ١٢٪ من الايرادات الضريبية. هذا فى الوقت الذى يتحمل فيه المواطن الأمريكى نحو ١٠٪ بينما تتحمل الشـــركات نحو ٢٧٪ مـــن حصيلة الضرائب. كذلك يتحمل المواطن الاســـرائيلى نحو ٦٪ من عبء الضريبة مقابل نســـبة ٢٨٪ تتحملها الشـــركات. مع مراعاة الفارق الكبير جداً بين الخدمات المؤداه للمواطن فى مصر وبين الخدمات المؤداه للمواطن فى الـــدول الأخرى. فهم لا يعرفون هناك طوابير الخبـــز أو البوتاجاز. ولا يعرفون اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحى. ولا يعرفون السحابة السوداء.

ومن غرائب الضريبة على التوظف فى مصر أن حد الإعفاء لم يعاد النظر فيه منذ صدور القانون ٩١ لســـنة ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٣ ليتماشى مع نسب التضخم الناتج عن سياسات الحكومة وعجز الموازنة. وبتحليل هذا الأمر يتبين وجود انخفاض حقيقى فى دخل الموظف بســـبب ارتفاع اسعار المستهلكين بنســـب تفوق الزيادة فى الدخول مضافاً اليها زيادة قيمة الضريبة التى تقتطع من المرتب.

كل هـــذا يؤكد بما لا يدع مجالا للشـــك انحياز السياســـات الضريبيـــة فى مصر لصالح الشـــركات والمســـتثمرين وضد الأفراد ومتوسطى الدخل والفقراء. وهو الأمر الذى يتنافى مع مبادئ العدالة الاجتماعية.

– لذلـــك كان لزاما إعادة النظر فى اســـتراتيجية توزيع عـــبء الضريبة فى مصر وذلك من خلال إعادة توزيع الأعباء الضريبية بين الأفراد والمؤسســـات بشكل عادل يتناسب مع مقدرتهم التكليفية .

– اعتماد نظام الضرائب التصاعدية كأســـاس للسياســـات الضريبية فى كافة تطبيقاتها العملية.

– اعادة النظر فى حد الإعفاء على ضرائب التوظف سنويا بشكل يتناسب مع نسب التضخم حرصاً على عدم انخفاض القوة الشرائية للعاملين[1].

– ايجاد حلول صارمة لمحاربة الفساد والإسراف فى المال العام والتهرب الضريبى.

– إعادة النظر فى الاعفاءات الضريبية للمشروعات والمؤسسات والمضاربين فى سوق المال. وإعادة صياغة سياسة الدعم الموجه للقادرين والتى تتسبب فى النهاية فى تحميل المواطن العادى بعبء هذه الضريبة.

– تجنب فرض ضرائب جديدة على الافراد فى المستقبل[2].

المطلب الرابع - الدعم العينى

من المعلوم أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لكونها مقياساً للقيمة ومخزناً لها. فهى صك دائن لمن يملكها يعطيه الحق فى الحصول على سلع وخدمات بالسوق توازى القيمة التى يحملها هذا الصك. فأنت حينما تملك ورقة مالية من فئة المائة جنيه فإن ذلك يعنى ببساطة شديدة أن لك الحق فى أن تشترى من السوق سلع وخدمات بهذه القيمة. فكأنك دائن للاقتصاد المحلى بمقدار ما تملك من قيم نقدية.

كما أنه من المعلوم أيضا أن هناك علاقة عكسية بين قيمة النقود – أى قوتها الشرائية – وبين المستوى العام للأسعار. فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار انخفضت قيمة النقود. وهذا ما يقصده الاقتصاديون حينما يقولوا أن قيمة النقود تساوى مقلوب المستوى العام للأسعار. فإذا ارتفعت الأسعار بنسبة ١٠٪ فى السنة فإن ذلك يعنى بالمقابل أن قيمة النقود الشرائية قد انخفضت بنسبة ١٠٪. وكلما ظلت الأسعار ترتفع ظلت القوة الشرائية للنقود تنخفض. فتفقد النقود وظيفتها كمقياس للقيمة وتسبب اضطرابا فى المعاملات بين البائعين والمشترين وبين المنتجين والمستهلكين وتشيع الفوضى داخل الاقتصاد المحلى. وقد يؤدى الأمر إلى تخلى كثير من الأفراد عن عملة بلدهم ويلجأون إلى مقاييس أخرى للقيمة.

---

(١) لقد صدر القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ المعدل لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المنظم للضرائب على الدخل وجعل حد الاعفاء على ضرائب التوظف مبلغ ٧٠٠٠ جنيه بدلا من مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ليصبح اجمالى الاعفاء على التوظف مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه بدلا من ٩٠٠٠ جنيه.على أن يطبق ذلك التعديل من أول سبتمبر ٢٠١٣

(٢) أ. رضا عيسى. العدالة الضريبة فى مصر من وجهة نظر دافع الضرائب. المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

– موقع مصلحة الضرائب المصرية. www.incometaxe.gov.eg

وقد حدث هذا فى ألمانيا فى العشرينات من القرن العشرين حينما جنحت الأسعار نحو الارتفاع بسرعة الصاروخ. وفقدت النقود وظيفتها الأساسية كمقياس للقيمة ومخزنا لها. وحدث نوع من التضخم الجامح حيث كانت الأسعار ترتفع كل يوم بل كل ساعة. وكان يتعين على المواطن الألمانى آنذاك أن يحمل حقيبة كبيرة مليئة بالنقود لكى يدفع ثمن شراء رغيف خبز أو رطل لحم. وعاد الناس إلى المقايضة مرة أخرى فى التعامل التجارى حيث كان التاجر يحدد سعر كيلو التفاح بثلاث بيضات مثلا. وسعر علبة السجائر بمائة جرام من الزبد. حتى قيل أن الزائر كان يرى الأطفال فى شوارع برلين وهم يلعبون بأوراق البنكنوت.

والنقطة الجوهرية فى هذا السياق هى أن كل الآثار السلبية التى يسببها التضخم – ارتفاع الأسعار المستمر – ترجع إلى حقيقة أساسية وهى: العبث الذى يحدثه التضخم فى منظومة الأسعار النسبية. حيث إن الارتفاع لا يحدث فى كل السلع والخدمات بنسبة واحدة. كما أن الدخول والمرتبات والأجور والأرباح لا تزيد بنفس النسبة وإلا لما كانت هناك مشكلة على الإطلاق. حيث إن الزيادة تقع على الجميع وسوف تقابلها زيادة مماثلة فى الأجور والمرتبات والأرباح.

لكن الحقيقة غير ذلك ففى غمار موجة الغلاء هناك طائفة من السلع والخدمات ترتفع أسعارها بنسبة كبيرة وهناك طائفة أخرى ترتفع أسعارها بنسبة اقل وهناك طائفة ثالثة لا تتغير أسعارها. كما أن الأجور والمرتبات لن تزيد بنفس الزيادة فى أسعار السلع والخدمات. وعلى ذلك فسوف يكون هناك من أضر إضرارا كبيرا من الغلاء وهناك من استفاد من هذا الغلاء وهناك من كان فى مركزا وسطاً بين هذا وذاك.

فى ضوء هذه الحقيقة من المألوف جداً أن يعيد التضخم توزيع الدخل القومى بين الطبقات والشرائح الاجتماعية فى المجتمع بطريقة عشوائية. وأول المضرورين من هذا الارتفاع هم أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة (مثل موظفى وعمال الحكومة والقطاع العام وأصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية). حتى لو زادت دخول هؤلاء فسوف تكون الزيادة بنسب اقل بكثير من نسبة الزيادة الحاصلة فى الأسعار.

أما أصحاب الدخول المرتفعة والمتغيرة (مثل التجار وأصحاب المصانع والعقارات وأصحاب الودائع بالبنوك) فدخولهم عادة ما تزيد مع موجات ارتفاع الأسعار. حيث تكون نسبة الأرباح المحققة من ارتفاع الأسعار اكبر من نسبة ارتفاع الأسعار ذاتها. لذلك فإن هؤلاء عادة ما يكونوا مستفيدين من موجة الغلاء. ومن هنا يميل الدخل القومى نحو التوزيع المتحيز لصالح هؤلاء وضد مصلحة أصحاب الدخول المحدودة والثابتة.

وسوف يؤدى هذا إلى تزايد عملية الاستهلاك ويضعف من حوافز الادخار فى المجتمع لسبب بسيط. وهو أنه مع اشتداد موجة الغلاء سرعان ما يدرك الناس أن الشراء بأسعار اليوم أفضل من الشراء بأسعار الغد الأكثر ارتفاعا. ولهذا فسوف يشترون اكبر كم من السلع والخدمات للأيام القادمة وتخزينها. وبالتالى لن يكون هناك فائض يوجه إلى الادخار. كما سيؤدى إلى نفاذ كثير من السلع والتقليل من المعروض منها وبالتالى سوف ترتفع أسعارها أكثر وأكثر. بل إن الأمر قد يغرى كثير من المستوردين باستيراد هذه السلع من الخارج خاصة إذا كانت أسعارها اقل من أسعارها بالداخل. فتميل الواردات السلعية إلى التزايد. وتتزايد الصعوبات أمام صادرات الدولة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية وبسبب عدم قدرة المصدر المحلى على زيادة الأسعار نظراً لوجود البديل المستورد بأسعار اقل.

لا شك أن كل هذا يضر بالعملة المحلية للدولة. وسرعان ما يضر بميزان المدفوعات للدولة. ويصاحب هذا كله تشويه اتجاهات الاستثمار المحلى. فبدلاً من أن يستثمر المستثمرون أموالهم فى مشروعات إنتاجية طويلة الأجل فى القطاع الصناعى أو الزراعى. فإنهم سوف يلجأون للاستثمار فى قطاعات سريعة الدوران فى رأس المال وأكثر ارتفاعا فى معدل الربح. والمشكلات والمخاطر اقل. كقطاع الخدمات والتجارة والاستثمار العقارى والسياحى وأعمال الوساطة والمطاعم والنوادى.. الخ.

فى ظل هذه الضغوط والآثار السلبية تجد الحكومة نفسها فى أزمة حقيقية. فهى مطالبة بزيادة معدلات الأجور الرسمية أو التوسع فى الإعانات الاجتماعية وبالتالى زيادة الإنفاق العام. هذا فى الوقت الذى تتعرض فيه القوة الشرائية الحقيقية لموارد الدولة السيادية (من حصيلة الضرائب والرسوم وإيرادات الدومين العام) للتدهور وبخاصة إذا ظلت معدلات هذه الموارد ثابتة. مما يعنى حدوث عجز فى الموازنة العامة للدولة أو تفاقمه إذا كان موجود قبلا.

هنا يثور التساؤل: كيف تعيد الدولة توزيع الدخول مرة أخرى فى ظل هذه الظروف وتحقق العدالة الاجتماعية بين مواطنيها؟[1].

فى عام ١٩٩٠ نشرت جريدة القبس الكويتية خبراً مفاده» فوجئ قاضى الأحوال الشخصية بمصر الجديدة بسيدة فى الأربعين من عمرها تطالب زوجها بنفقة بعد أن هجرها وأولادها.. ولما سألها القاضى عن المبلغ الذى تطلبه. قالت إنها لا تريد مالاً. بل تريد

(١) د/ رمزى زكى. قضايا مزعجة. مقالات مبسطة فى قضايانا الاقتصادية المعاصرة. مكتبة مدبولى ١٩٩٣

ثمانية كيلو جرامات لحم وعشر فرخات وستة كيلو جرامات سكر وأربعة أكياس عدس وفول ومكرونة و٢٠٠ رغيف»

حينما نقرأ هذا الخبر لا بد أن يستوقفنا هذا الذكاء الشديد لتلك المرأة وحكمتها البالغة وقدرتها الفائقة على التحديد الدقيق لمطالبها ومصالحها على نحو فاق الكثير من الاقتصاديين والخبراء.

فقد عبرت هذه المرأة عن سلوك بالغ الرشادة والعقلانية تجاه قضية من اعقد القضايا التى حار الاقتصاديون والعلماء فى تفسيرها والنتائج التى تتمخض عنها. وهى قضية التضخم أو الارتفاع المستمر للأسعار. حيث إن كلماتها البسيطة أشارت إلى دلالات وحقائق علمية واستنتاجات هامة. أولها أنه مع اشتداد موجة الغلاء تفقد النقود احد وظائفها وهى كونها مقياسا للقيمة ومخزنا لها.

فقد أدركت هذه المرأة هذه الحقيقة وكانت على وعى تام بأن أى رقم نقدى كانت سوف تحدده كنفقة مستحقة لها ولأولادها فى ظروف الغلاء المستمر لن يكون ضامنا لتوفير ما تراه ضرورى لمواجهة متطلبات الغذاء. فمن المؤكد أنها حسبت فى ذهنها تكاليف كمية اللحم والفراخ والسكر والعدس والفول والمكرونة والخبز وقت وقوفها أمام القاضى. لكنها أدركت فى نفس الوقت أنها لو حددت رقما نقديا معينا فلن يكون له معنى طالما أن الأسعار تتجه نحو التزايد المستمر. وأن رقم النفقة المستحقة سيظل ثابتا ولن يتغير مع تغير الأسعار.

فإذا افترضنا على سبيل المثال أنها حسبت فى ذهنها تكلفة الحصول على هذه الكميات من السلع الغذائية بمبلغ مائة جنيه مصرى (حاصل ضرب أسعار هذه السلع فى الكميات التى حددتها) وقد أدركت فى نفس الوقت بحكم تعاملها اليومى مع حركة الأسعار فى السوق أن الأسعار فى ارتفاع مستمر. فمن المؤكد أنها توقعت أن تكلفة الحصول على هذه الكميات قد تصل بعد ستة شهور مثلا إلى مبلغ ١٥٠ مائة وخمسين جنيها. وقد تقفز إلى ٢٠٠ مائتى جنيه بعد عام مثلا فلماذا تلزم نفسها برقم نقدى معين. تعلم مقدما أن قيمته سوف تتدهور ولن يضمن لها الحصول على تلك الكميات.

إذاً فالقضية الأساسية التى كانت تشغل بال تلك المرأة ليس حجم النقود. بل حجم السلع التى تحتاجها. ومن المؤكد أنه لو كانت قيمة النقود ثابتة أو كان هناك زيادة فى الدخول بنفس نسبة زيادة الأسعار لكان من السهل عليها أن تحدد حجم النفقة نقديا لأنه حينئذ لن تكون هناك مشكلة.[1]

(١) د/ رمزى زكى. قضايا مزعجة. مقالات مبسطة فى قضايانا الاقتصادية المعاصرة. مكتبة مدبولى ١٩٩٣

من هذا المنطلق ووفقاً لهذا المفهوم فإن على الدولة حينما تقدم إعانات للفقراء ومحدودى الدخل أن تحدد هذا الدعم بكميات معينة من السلع الأساسية التى تحتاجها الأسرة الفقيرة بجانب مبلغ من النقود لتوفير الاحتياجات الأخرى الضرورية للمعيشة. خاصة فى ظل التراجع المستمر لقيمة الجنيه المصرى أمام كافة العملات الأخرى.

على أن يكون مقدار هذا الدعم متفاوتا بحسب عدد أفراد الأسرة وبحسب ما إذا كانت هذه الأسرة من أصحاب الدخول الثابتة والمنتظمة أم ليست كذلك. وكذلك إذا كانت توجد مصادر أخرى للدخل لهذه الأسرة أم لا.

على أن تولى عناية خاصة للأسر التى ليس لها عائل كالمطلقة وأولادها أو الأرملة وأولادها أو التى لها عائل عاجز عن توفير احتياجاتها لعذر المرض أو كبر السن وما شابه ذلك.

المطلب الخامس- منظمات المجتمع المدنى

إن التنمية الشاملة تقتضى مشاركة كافة القطاعات الموجودة بالمجتمع مشاركة فعالة. وهذه القطاعات هى: القطاع الحكومى – القطاع الخاص – القطاع الأهلى.

ويمكن اعتبار مشاركة القطاع الأهلى فى تنمية المجتمع وتنمية الاقتصاد عموماً من القضايا الهامة جداً. والتى يجب أن تستحوذ على تفكير واضعى السياسة الاقتصادية فى مصر نظراً لما لهذا القطاع من مساحة كبيرة يستطيع من خلالها أن يكون له دور حيوى وملموس فى إحداث تنمية حقيقية فى المجتمع المصرى خصوصا بعد تقليص دور القطاع الحكومى فى كثير من المجالات التى كان يقوم بها. وعدم قدرة القطاع الخاص على قيادة التنمية الاقتصادية فى مصر بمفرده.

وتتضمن الميادين التى تعمل فيها الجمعيات الأهلية نحو ١٧ ميدانا منها:

رعاية الطفولة والأمومة – رعاية الأسرة – المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجين – كفالة الأيتام – رعاية الشيخوخة – رعاية الفئات الخاصة والمعاقين – الخدمات الثقافية والدينية – تنمية المجتمعات المحلية – تنظيم الأسرة – أرباب المعاشات – حماية البيئة والمحافظة عليها – التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل – حماية المستهلك. وقد أوضحت بعض الدراسات أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

التى حدثت على مستوى العالم قد أدت الى تصاعد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية. وقد حظى الدور التنموى لهذه المنظمات باهتمام خاص فى دول العالم الثالث التى ما زالت التنمية هى الحد الأساسى لها.[1] .

وقد عرفت مصر العمل التطوعى منذ تاريخ طويل ناتج عن تراث تراكمى يعتمد على مفهوم «الخير»، وتضم شبكة الجمعيات الأهلية فى مصر أكثر من ١٦,٨٠٠ ألف جمعية تمارس أنشطة متباينة فى التعليم والثقافة والأعمال الخيرية والخدمية وغيرها من مناحى الحياة.

وتلعب الجمعيات الأهلية دور وسيط بين الفرد والدولة فهى كفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعى وثقافة الديمقراطية، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتأثير فى السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعى.

وتعود بدايات ظهور المنظمات الأهلية فى مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث نشأت أول جمعية أهلية فى مصر عام ١٨٢١ باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية. وبعدها توالى تأسيس الجمعيات. فهناك جمعيات ذات طابع ثقافى مثل جمعية مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩، وجمعية المعارف عام ١٨٦٨ والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، وهناك جمعيات ذات طابع دينى مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ وجمعية المساعى الخيرية القبطية عام ١٨٨١م – وقد ازدهرت الجمعيات الأهلية فى مصر وزاد عددها مع اعتراف دستور ١٩٢٣ فى مادته رقم (٣٠) بحق المصريين فى التجمع وتكوين جمعيات.

ومنذ منتصف السبعينيات بدأت حركة انتعاش جديدة فى المجتمع المدنى عموماً والجمعيات الأهلية خصوصاً، حيث بلغ عددها حالياً ما يقارب ١٦,٨٠٠ ألف جمعية وتضم نحو ٣ ملايين عضواً تعمل فى مختلف المجالات الاجتماعية.

وقد قامت مصر باتخاذ خطوات لإصلاح الإطار التشريعى والمؤسسى المنظم لحركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وذلك بإصدار القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية حتى يكون إطاراً دافعاً لنهضة الجمعيات الأهلية، وقد مثل هذا القانون للجمعيات الأهلية نقلة نوعية وحضارية حيث قرر مبدأ التأسيس بالأخطار وحرر

(١) د/ فتحى أبو الفضل– د/ عز الدين حسانين– د/ محمد القفاص. دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة. مكتبة الأسرة ٢٠٠٤

حركتهـا من القيـود الإدارية وفتح ميادين العمـل أمامها لتضم كافة الأنشـطة الإنتاجية والخدمية التى تسـاهم فى عمليـة التنمية الاجتماعية وزيادة فرص العمل أمام الشـباب.

- كذلـك أكـد القانـون حـق الجمعيات الأهلية فى ممارسـة نشـاط الدفـاع عن حقوق الإنسـان وحقـوق المرأة والطفل. كمـا قرر عدداً مـن المزايا والإعفاءات اللازمة لتشـجيع نشـاطها، وقنن فكرة الوقف الإسـلامى بتيسـيره تأسـيس المؤسسـات الأهلية باعتبارها آلية لتمويل الأنشـطة الخيرية والاجتماعية التى تسـتند إلى الكفاءة فى اسـتخدام الموارد.

من خلال ما سبق يتبين أن هناك مسئوليات أساسية أمام العمل الأهلى والتطوعى فى عدة مجالات حيوية بالنسبة لمستقبل مصر ومن أهمها:

- تقديم المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجين وكفالة الأيتام ورعاية الشيخوخة ورعاية الفئات الخاصة والمعاقين وأرباب المعاشات.
- المساهمة فى مجالات مكافحة الأمية، وكذلك المساهمة فى تطوير أنشطة التعليم والتثقيف وخاصة بين الفتيات.
- المسـاهمة فى خلق فرص العمل من خلال تشجيع ومساندة المشروعات الصغيرة وأنشطة التشغيل الذاتى.
- يمثـل نشـاط رعاية الأسـرة والأمومة والطفولـة وذوى الاحتياجـات الخاصة أحد أهم المجـالات التى يتميز فيها العمل الأهلى فى مصر بشـكل يعـبر بصدق عن قيم الخير والتكافل والتماسك الاجتماعى التى تسود المجتمع المصرى.
- المساهمة فى رفع مستوى الوعى البيئى لدى أفراد المجتمع وفى الرقابة على الممارسات التى من شأنها الإضرار بالبيئة وفى أخذ مبادرات مختلفة لتحسين الأوضاع البيئية.

فـى ضوء ما سـبق نجد أن القطاع الأهلـى فى مصر يلعب دورا حيويا فى نشـر مظلة الخدمات الاجتماعية. وتُعد الجمعيات الأهلية شريك هام لا يمكن إغفاله فى طريق التنمية والتقـدم، لذا فقد أفسـحت الدولة مجال كبير لظهورها، كما قدمت لها كل سـبل الدعم المادى والحماية القانونية المتاحة لتباشـر عملها بكل حريـة. الأمرالذى يؤكد أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر[1].

---

(١) من المعلوم أن مجلس الشـورى الحالى يحاول اصدار قانون خاص ينظم عمل الجمعيات الأهلية فى مصر. ويلقى هذا القانون المزمع إصداره الكثير من الاعتراضات.

الخاتمة والتوصيات

من خلال العرض السابق يمكن القول أن أهم التوصيات التى يود الباحث وضعها موضع التطبيق لتحقيق اقتصاد العدالة الاجتماعية فى مصر ما يلى:

- العمل على وضع إطار من السياسات الملائمة فى الاقتصاد القومى من خلال الإصلاحات المالية والنقدية للحد من عجز الموازنة العامة والتضخم والبطالة.
- إعادة توزيع الدخل وجعلها فى صالح الفقراء والشرائح أصحاب الدخول الضعيفة. من خلال الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب والإنفاق الحكومى والاستثمار. والتركيز على النمو الاقتصادى. وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات ذات القدرة الأعلى على زيادة النمو.
- وضع الاستراتيجيات اللازمة لمحاربة الفقر من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادى وخفض معدلات التضخم. كذلك أيضا تنمية العنصر البشرى وما يرتبط به من تطوير التعليم والتدريب ومحو الأمية. كذلك الاهتمام بالدور الذى يمكن أن تقوم به شبكات التضامن الاجتماعى والتى تتمثل فى صندوق التضامن الاجتماعى والجمعيات الأهلية.
- العمل الدؤوب لمكافحة الفساد من خلال زيادة الدخول وربط الأجر بالانتاج. والقضاء على التشوهات داخل الاقتصاد وجعل نظام التوزيع أكثر كفاءة. وتنمية الأموال العامة من خلال المشروعات الجادة والاستراتيجية التى تعود بالنفع على المواطنين جميعا. والحفاظ على المؤسسات الاستراتيجية التى تعتبر مصدراً من مصادر تمويل خزانة الدولة وتحسين مستوى الأداء للإدارات القائمة عليها وتحديثها بدلاً من تصفيتها وبيعها بأبخس الأثمان.
- مراعاة العدالة الضريبية من خلال إعادة النظر فى استراتيجية توزيع عبء الضريبة فى مصر وذلك بإعادة توزيع الأعباء الضريبية بين الأفراد والمؤسسات بشكل عادل يتناسب مع مقدرتهم التكليفية. واعتماد نظام الضرائب التصاعدية كأساس للسياسات الضريبية فى كافة تطبيقاتها العملية. مع ضرورة إعادة النظر فى حد الإعفاء على ضرائب التوظف سنويا بشكل يتناسب مع نسب التضخم حرصاً على عدم انخفاض القوة الشرائية للعاملين.

- الاهتمام بمسألة الدعم العينى من خلال تقديم إعانات للفقراء ومحدودى الدخل. على أن يحدد هذا الدعم بكميات معينة من السلع الأساسية التى تحتاجها الأسرة الفقيرة بجانب مبلغ من النقود لتوفير الاحتياجات الأخرى الضرورية للمعيشة. خاصة فى ظل التراجع المستمر لقيمة الجنيه المصرى أمام كافة العملات الأخرى.

ومراعاة أن يكون مقدار هذا الدعم متفاوتا بحسب عدد أفراد الأسرة وبحسب ما إذا كانت هذه الأسرة من أصحاب الدخول الثابتة والمنتظمة أم ليست كذلك. وكذلك إذا كانت توجد مصادر أخرى للدخل لهذه الأسرة أم لا.

- العمل على توفير الخدمات الأساسية والارتقاء بمستوى جودتها. والعمل على توفير المسكن المناسب والخدمات التعليمية والصحية والتنمية الثقافية.
- الاهتمام بالدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية فى مصر فى الحد من مشكلة الفقر وإعادة توزيع الدخل. وقدرتها على تحقيق قدر كبير من العدالة الاجتماعية.

المراجع

(١) أحمد جمال ظاهر (١٩٨٨). دراسات فى الفلسفة السياسية. عمّان: دار مكتبة الكندى للنشر،

(٢) أحمد زكى بدوى (١٩٨٢). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان،

(٣) الحسن، إحسان محمد (١٩٩٩) موسوعة علم الاجتماع. بيروت: الدار العربية للموسوعات

(٤) بول تيليش (١٩٨١). الحب والقوة والعدالة. ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر،

(٥) د/ حازم الببلاوى. دور الدولة فى الاقتصاد. مكتبة الأسرة ١٩٩٩

(٦) د/ حازم الببلاوى. التغيير من أجل الاستقرار مكتبة الأسرة ١٩٩٨

(٧) حسنى الطنطاوي.العدالة الاجتماعية.www.palagh.com

(٨) أ. رضا عيسى. العدالة الضريبة فى مصر من وجهة نظر دافع الضرائب. المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(٩) د/ رمزى زكى. قضايا مزعجة. مقالات مبسطة فى قضايانا الاقتصادية المعاصرة. مكتبة مدبولى ١٩٩٣

(١٠) الشهيد سيد قطب. العدالة الاجتماعية فى الإسلام. دار الشروق.

(١١) د. شريف محمد على أحمد. الفقر وتوزيع الدخل بمصر. (المفهوم والحجم والسياسات) مجلة مصر المعاصرة. العدد٤٩٠ ابريل ٢٠٠٨

(١٢) د/ صفوت عبد السلام عوض الله. الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال. دار النهضة العربية

(١٣) د/ طارق محمود السالوس. التحليل الاقتصادى للفساد. دار النهضة العربية

(١٤) د/ فتحى أبو الفضل– د/ عز الدين حسانين– د/ محمد القفاص. دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة. مكتبة الأسرة ٢٠٠٤

(١٥) د/ محمود عبد الحافظ محمد. فشل آلية الأسواق وأهمية تدخل الدولة فى ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية. مجلة مصر المعاصرة يناير ٢٠١١ العدد ٥٠١

(١٦) د. هدى عبد الحميد على محمد. الفســاد والتضخم.. مجلة مصر المعاصرة. يناير ٢٠٠٩ العدد ٤٩٧

(١٨) موقع مصلحة الضرائب المصرية. ww.incometaxe.gov.eg